جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

مذكرة ماستر

علوم انسانية
تاريخ
تاريخ عربي معاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
أمينة بن خرارة ؛ طاهري حنان

يوم: //

تغلغل الشركات المتعددة الجنسيات في منطقة الخليج العربي (الشركات الأمريكية النفطية نموذجا) 1914-1973.

لجنة المناقشة:

بقار أسامة	أ. مح ب	بسكرة	رئيس
بوخليفي قويدر جهينة	أ. مح أ	بسكرة	مقرر
كربوع مسعود	أ. مح أ	بسكرة	مناقش

السنة الجامعية : 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أولا الشكر لله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبل العلم والمعرفة فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضى.

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة بوخليفي قويدر جهينة صاحبة الفضل بعد الله عز وجل على ما قدمته لنا من نصائح وتوجيهات قيمة خلال كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل، فلها منا كل التقدير والاحترام.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من تزودنا بعلمهم وكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر لكل أساتذة كلية العلوم الإنسانية بجامعة محمد خيضر– بسكرة–

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وماكنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الي منبع فخري واعتزازي الى من غمرني بحبه وحنانه والدي العزيز "عبد المجيد"

الى من رافقتني دعواتها وزادني رضاها نجاحا الى منبع الامل والامل المشرق أمي الحبيبة "عبابسة بريزة"

إلى الشموع التي أنارت دربي وقاسمتني حياتي بمحبة اخوتي "حليم ،نور ،مروة وشهاب"

إلى كل أصدقائي من قريب وبعيد إلى كل من تسعه ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي

الطالبة: بن خرارة أمينة

مقدمة

تمهيد

تحتل المنطقة العربية موقعا إستراتيجيا هاما لاحتوائها على ثروات طاقوية هائلة مثل البترول والغاز، بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي الذي يتوسط القارات الثلاث آسيا، أوروبا، إفريقيا، وقربها من الأسواق العالمية، فهي تطل على قنوات عديدة لنقل البترول إلى كافة أنحاء العالم، يعتبر هذا الأخير عصب الاقتصاد إذ تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وباعتبار منطقة الخليج العربي تحتل أكبر احتياطي من النفط جعلها محط أطماع وتنافس من قبل الدول الصناعية الكبرى، وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات وعلى رأسها الشركات النفطية الأمريكية محور موضوعنا.

ومما سبق جاء هذا الموضوع لتسليط الضوء على الشركات المتعددة الجنسيات وبالخصوص الشركات النفطية الأمريكية، حيث عالجنا هذا الموضوع من الجانب التاريخي و السيرورة التاريخية لهذه الظاهرة، وكيف استطاعت التغلغل وأثرها على الدول المضيفة بالتركيز على منطقة الخليج.

الإشكالية:

لقد اختلفت الآراء حول ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات من خلال ماهيتها وسيرورتها التاريخية ونخص بالذكر الشركات النفطية الأمريكية كنموذج لدراستنا، ومن خلال هذا نطرح الإشكالية الرئيسية للدراسة:

إلى أي مدى ساهمت الشركات النفطية الأمريكية في السيطرة على نفط الخليج العربي؟

التساؤلات الفرعية:

- ماهي المفاهيم والآراء المختلفة حول ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات؟
- ماهو تاريخ اكتشاف النفط في دول الخليج العربي؟ وفيما تتمثل أهميته؟
- ماهي عوامل تغلغل الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي؟
- ماهي أهم الشركات النفطية الأمريكية التي سيطرت على نفط الخليج العربي؟

أهمية الموضوع: تتمثل أهمية الموضوع في:

- تناول البعد التاريخي للشركات المتعددة الجنسيات.
- تناول موضوع النفط الذي يعتبر المتحكم الأكبر في اقتصاديات العديد من الدول وبالخصوص دول الخليج العربي.

- دراسة نماذج عن الشركات النفطية الأمريكية وكيف استطاعت هذه الأخيرة التغلغل في الخليج العربي والسيطرة على اقتصاده.

أسباب اختيار الموضوع:

- دراسة السياق التاريخي للشركات المتعددة الجنسيات.
- دراسة تاريخ النفط في دول الخليج العربي وأهميته.
- رغبتنا في معرفة الأسباب التي جعلت الشركات النفطية الأمريكية تتوجه لمنطقة الخليج العربي.

أهداف الموضوع:

- بيان أهمية النفط ودوره في السياسات الدولية على منطقة الخليج العربي.
- بيان سبب التنافس الدولي على منطقة الخليج العربي وسبب هذا الاندفاع القوي من جانب القوى الدولية على هذه الثروة الإستراتيجية المهمة.
- معرفة كيف تغلغلت الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي وأصبحت هذه الأخيرة مجال واسع لما يسمى المصالح القومية الأمريكية.

الإطار المنهجي:

المنهج التاريخي: تم توظيف هذا المنهج باعتباره يقدم تصور للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظروف واندثارها، وذلك من خلال دراسة موضوع الشركات المتعددة الجنسيات والرجوع إلى جذورها التاريخية.

المنهج التحليلي الوصفي: يقوم هذا المنهج على وصف منظم ودقيق لمحتوى النصوص من خلال تحديد موضوع الدراسة، وذلك من خلال وصف الشركات النفطية الأمريكية وتحليل تأثيرها وسيطرتها على منطقة الخليج العربي.

الدراسات السابقة:

تم الإطلاع على مجموعة من الدراسات التي تتحدث عن مواضيع قريبة وذات علاقة بالشركات النفطية وسيطرتها نذكر منها:

كتاب محمد خيتاوي بعنوان الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، تناول مفهوم الشركات متعددة الجنسيات ونشأتها حيث ركز فيه على مادة النفط وتأثيرها على العلاقات الدولية.

1-مقال الدكتور أحمد عبد العزيز وآخرون بعنوان: الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية الذي ركز فيه على ماهية الشركات بصفة عامة وإيجاد الرابط بينها وبين الدول المضيفة.

2-مذكرة لنيل درجة الماجستير ل نجاح محمد بعنوان: التنافس الدولي على نفط الخليج العربي وأثره في سياسات القوى الدولية 1945-1991 حيث تناول فيها تاريخ اكتشاف النفط في دول الخليج العربي و أيضا طبيعة التنافس الدولي على نفط المنطقة مع إبراز أهم الشركات الكبرى الأمريكية المسيطرة على نفط الخليج العربي.

خطة العمل: تبعا لما توفر لدينا من مادة علمية قمنا بضبط خطة تشكلت من فصل تمهيدي وفصلين:

_ تناولنا في الفصل التمهيدي الإطار العام للشركات متعددة الجنسيات ويتضمن عنصرين، حيث تطرقنا في العنصر الأول إلى تعريف ونشأة الشركات متعددة الجنسيات، وفي العنصر الثاني أهدافها وخصائصها.

_ أما الفصل الأول تحت عنوان التعريف بالنفط وتاريخ اكتشافه في دول الخليج العربي، ويتضمن عنصرين، حيث تناول العنصر الأول ماهية النفط وأهميته وتناول العنصر الثاني تاريخ اكتشافه في دول الخليج العربي.

_ والفصل الثاني والأخير تحت عنوان اكتساح الشركات النفطية الأمريكية منطقة الخليج العربي، وينقسم بدوره إلى ثلاث عناصر، فالأول يشرح آليات تغلغل الشركات النفطية الأمريكية منطقة الخليج وبيان العوامل المساعدة لهذا التغلغل، والعنصر الثاني بيان مصالح الشركات الأمريكية في الخليج العربي والتطرق إلى أهم الشركات النفطية الأمريكية في المنطقة، والعنصر

الثالث بعنوان انعكاسات سيطرت الشركات الامريكية في منطقة الخليج العربي، وينقسم الى عنصرين، الأول الآثار السياسية والاقتصادية والثاني الاثار الاجتماعية.

صعوبات الدراسة:

بالنظر إلى موضوع الشركات وربطه بالسيطرة، نجد أنه موضوع لم تظفر كل الدراسات السابقة به، وهو موضوع متشعب والمفاهيم حوله متغيرة ولقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات منها:

- وجهات النظر المختلفة حول الموضوع من عدة نواحي.
- الحكم على تأثير الشركات النفطية من جانب انها إيجابية ومن جانب آخر انها سلبية.

تمهيد

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الراهن، وهي ظاهرة اقتصادية تتحكم في العلاقات الدولية بحيث اليوم تمثل إحدى القوى المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العالم، وبالتالي أصبحت هذه الشركات تعد بمثابة الحكومة العالمية، كما أصبحت تتحكم في موارد طبيعية هائلة وتسيطر على أهم النشاطات الاقتصادية في كل المجتمعات، في العالم و خاصة العالم النامي، لما تتمتع بها من ضخامة وانتشار جغرافي في جميع أنحاء البلاد وتعدد أنشطتها ومنتجاتها، فالشركات متعددة الجنسيات تسعى دائما إلى تحقيق الأرباح والاستمرارية والنمو حيث أنها تكون على الأغلب في شكل استثمارات أجنبية، ولقد ازداد الاهتمام بها لما لها من تأثيرات على المستوى المحلي والعالمي، وعلى الرغم من أهميتها ودورها في الاقتصاد العالمي إلا أنها يمكن أن تكون سلاحا فتاكا يهدد الدول المضيفة وخاصة منها الدول النامية، كما يمكن أن تكون سلاحا تستخدمها الدول المتقدمة في تنفيذ مآربها الاقتصادية والسياسية.

وبغية الإلمام قدر الإمكان بالإطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسيات، إرتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى عنصرين:

أولا: مفهوم ونشأة الشركات متعددة الجنسيات.

ثانيا: أهداف وخصائص الشركات متعددة الجنسيات.

أولا: مفهوم ونشأة الشركات متعددة الجنسيات

1- تعريف الشركات المتعددة الجنسيات:

إن العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال لم تستقر على تعريف موحد للشركات المتعددة الجنسيات إذ تعددت التعريفات بقدر تعدد الكتاب الاقتصادي الذين ساهموا في هذا الميدان، فالأستاذ "توجندات" يعرفها بأنها الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة. أما البروفيسور"جون دنانج" فقد استعمل مصطلح "أونتروبريز" بأنها مشروع يملك أو يسيطر على تسهيلات إنتاجية، مصانع ومنشآت، التعدين في أكثر من دولة واحدة.

بينما الأستاذ كلاوذنز يعرفها على أنها: شركة تستمد قسما هاما من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي، الشركات متعددة الجنسيات هي تلك الشركات التي تقود فعالية وأنشطة تتجاوز الحدود القومية وهي ليست متعددة الجنسيات إذ أن لها جنسية واحدة وهي جنسية الوطن الأم إلا أنها تعمل على نطاق عالمي[1]

كثرت التعريفات للشركات المتعددة الجنسيات واختلفت كاختلافهم في تحديد تسمية لها (شركات متعددة الجنسيات، شركات عبر الوطن، الشركات العالمية، الشركات عبر القومية... إلخ) .

عرفها دافيد أدلمان" هي شركات ذات رؤوس أموال تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول وتنقل نشاطاتها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها".

[1] محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان، دمشق، ص 102.

كما عرفها الدكتور حسام عيسى بأنها:" مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطا إنتاجيا في دول مختلفة، تتمتع بالجنسية المختلفة، وتخضع لسيطرة شركة واحدة وهي الشركة الأم".[1]

كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسياتMultinational Company، حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة، ونشاطها يتجاوز الحدود الوطنية الإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة[2].

لم يستقر الكتاب والمفكرين على تعريف موحد لتلك الشركات إذ تعددت التعريفات بقدر تعدد الكتاب الاقتصاديين الذين أسهموا في هذا الميدان، فعلى سبيل المثال يركز بعض المختصين في تعريفهم للشركات المتعددة الجنسيات على ملكية الشركات بينما يركز البعض الآخر على حجم وضخامة هذه الشركات، فقد عرفها بعض الاقتصاديين" بأنها كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول ومكاتب واستثمارات و... إلخ في دولتين أو أكثر".

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" بأنها كيان اقتصادي يزاول النشاط التجاري أو التجارة والإنتاج عبر مختلف القارات في العالم".

ويتضح أن هذه الشركات تتمتع بقدرة كبيرة من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس مال والعمل فضلا عن مزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين مختلف الدول في العالم وهي بهذا الدور تساهم ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام

[1] لمزري مفيدة، سالمي وردة، الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد1، 2020م، ص4.

[2] كريم نعمة، أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، قسم العلاقات الدولية، كلية التجارة، جامعة فيليكو ترنفو، بلغاريا، ص1.

الاقتصادي العالمي الجديد، كما تعتبر هذه الشركات أهم العوامل الأساسية في بروز ظاهرة العولمة[1].

بعض الاقتصاديين يميلون إلى استخدام تعبير المشروع متعدد الجنسية بدلا من الشركات المتعددة الجنسية لأن لفظ المشروع أوسع مضمونا من لفظ الشركة، ويبدو أن الشركة متعددة الجنسيات هي شركة مقرها الرئيسي في الدولة الأم، ولها نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة، وكثيرا ما تندمج مع شركات من دول أخرى، وتلعب دورا في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة كبيرة من البلدان تتوزع في أرجاء العالم[2].

وهناك الكثير من الطرق يمكن أن تحدد المقصود من تعبير الشركات متعددة الجنسيات، يمكن القول أنها ورشات عمل ميدانية تمارس تحكم البشر المباشر أو المشاركة في التصنيع والتسويق وتشغيل اليد العاملة في دولة أجنبية واحدة أو أكثر، وهذا التعريف المحدد يتجاهل مثلا تلك العمليات التي تتم وراء البحار، والتي تتضمن الخبرة المحددة وعمليات التجميع كصناعة أصناف الهاتف النقال وأجهزة الراديو والتلفزيون التي تديرها بعض الشركات الصناعية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في كل من سنغفورة وتايوان والمكسيك وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى المنظمات التي تهتم بإنجاز العمليات التجارية البحتة أو الوظائف ذات الخدمات كالبنوك وشركات التأمين وشبكات الفنادق والسياحة وغيرها.[3]

[1] أحمد عباس عبد الله، دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، ص55.

[2] أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السفارة السورية في العراق، 85، 2010م، ص119.

[3] محمد خيتاوي، المرجع السابق، ص 104.

وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات متعددة القومية من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي ذات تأثير كبير في سياسات الدول المتقدمة فدفعتها لتحقيق أهدافها في إطار تعديل أسس الولاء من الدولة الوطنية إلى الولاء إلى المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، ولقد تعددت تعاريف ومفاهيم هذه الشركات بتعدد جوانبها و أبعادها وأدوارها والتي أخذت أنماطًا مختلفة منها ما هو تجاري أو خدمي أو صناعي أو كلي تكامل فيما بينها رأسيا وأفقيا، وقد أكسبت الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة قوة إضافية لهذه الشركات وقدرة على الإنفاق على البحث العلمي.

ويتضح من خلال نشاط هذه الشركات أنها قد ساهمت بشكل كبير في تفكيك عملية الإنتاج على الصعيد الدولي التي تتسم بعدم الاستقرار وبقابلية الانقطاع والتي تهربت من أية رقابة أو اتفاقيات ملزمة وأنها نسقت مع المؤسسات المالية و المنظمات الدولية في الدول إلى الدول النامية، ولقد تجسدت ممارسة هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد الدولي بنمو دورها في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والقيم المضافة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو أكبر للاستثمار المباشر العالمي.[1]

إن قوة انتشار الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم يعود لعملها الدءوب واحتكارها لجميع الأنشطة الصناعية والتجارية فالمتتبع لمسيرة هذه الشركات ومراحل تطورها وخاصة الدول النامية يجد بأنها تسعى بكل الوسائل للهيمنة على ثروات هذه الدول التي تستثمر فيها لإنهاك قواها في المجال الاقتصادي مقابل منتجات كانت أساسا عبارة عن مواد خام بثروات الدول النامية ثم تنتقل إلى البلدان الصناعية العظمى وتعاد في شكل مصنوعات وتبقى

[1] – عبد الحميد ملكاني، دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، الحوار المتمدن– موبايل، 2005، تاريخ الزيارة 2022/6/3. على الرابط:https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=29704

الصفة الاحتكارية ملازمة لهذه الشركات بدلاً من احتكارها من دول العالم الثالث صاحب الثروة.[1]

وبعض الاقتصاديين يميلون إلى استخدام تعبير المشروع متعدد الجنسية بدلا من الشركات متعددة الجنسية لأن لفظ المشروع أوسع مضموناً وسعة من لفظ الشركة، حيث يشمل منشآت كثيرة قد لا ينطبق عليها مصطلح الشركة من الماحية القانونية.

حيث يرى البعض بأنه عبارة عن مشاريع قليلة العدد عملاقة في حجمها، وهي عمليات تضيع مباشرة في دول مختلفة ذات هيكل عالمي في تعدد وتشعب إنتاجها ومناطقها الإدارية، وتغطي فعاليتها الإنتاجية بسلع مختلفة ومناطق جغرافية متباينة.

ويبدو أن الشركة متعددة الجنسية لها نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية، وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة، وكثيرا ما تندمج مع شركات من دول أخرى وتلعب دورا في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة كبيرة من البلدان توزع في أرجاء العالم، مما جعلها تسيطر حاليا على حوالي ثلثي التجارة العالمية.[2]

وعليه فقد تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال نقل التكنولوجيا خلال سبعينات القرن الماضي بعد أن تمتعت تلك الشركات بتكنولوجيا متقدمة ومتطورة بالمقارنة مع الشركات الوطنية التي تعمل في أسواق الدول المضيفة ويقاس المستوى التكنولوجي بنفقات وتكاليف البحث والتطوير لذلك فقد لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورًا مهما في توجيه السوق العالمية للتكنولوجيا وذلك من خلال توحيد وتكثيف الظروف الفنية للإنتاج عن طريق تجارة التكنولوجيا التي يتم نقلها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، بأشكاله

[1] – إبراهيم محسن عجيل، اعتصام الشكرجي، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول، مركز الكتاب الأكاديمي، مكتبة طريق العلم، عمان، ص 16.

[2] – أحمد عبد العزيز، المرجع السابق، ص 119.

المتعددة لعل من أهمها تحفيز التقليد للمنتوجات وتنشيط الطلب على السلع والخدمات التي تحتوي على تطورًا تكنولوجيا أكثر حداثة يمكن أن تحصل عليه دول العالم المختلفة.

وتعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم القنوات الناقلة للتكنولوجيا في العالم خاصة إلى الدول النامية وبنفس الوقت تعتبر من أكبر محتكر للتكنولوجيا على المستوى العالمي من خلال القنوات المختلفة المنافسة لها مثل الاستيراد والاستثمارات والخدمات الاستشارية العلاقات الدولية ولهذا لعبت تلك الشركات دورًا كبيرا في جميع الأنشطة الاقتصادية بحكم امتلاكها لكافة الإمكانيات المادية والبشرية وقد ازداد دور هذه الشركات بدور فاعل ومؤثر في أحداث الثورة التكنولوجية خاصة أو العالم اليوم يعيش الثورة الصناعية الثالثة وهو ما يعرف (بالثورة العلمية) في مجالات الاتصالات والمعلومات والمواصلات ولهذا السبب فإن التحدي المطروح أمام الدول النامية هو كيفية العمل على قدرتها وإمكانياتها الذاتية من أجل خلق آليات التعامل مع تلك الشركات والإمكانيات التي تمتلكها وأن عملية نقل التكنولوجيا التي تم عن طريق تلك الشركات التي تسيطر على 80% من عمليات النقل في العالم حاليا تتأثر بتوجيهات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به تلك الشركات عبر مناطق العالم المختلفة بحكم امتلاكها لرؤوس الأموال التي تقدر بعشرات التريليونات.[1]

2- نشأة الشركات متعددة الجنسيات:

يذهب جانب من العلماء والكتاب إلى إعادة جذور الشركات المتعددة الجنسيات إلى العصور التاريخية القديمة حيث أكدت بعض المصادر التاريخية عن وجود علاقات تجارية بين الإغريق والفينيقيين خاصة تجارة الأموال المنقولة، بينما يرى الآخرون بأن نشأة هذه الشركات يعود إلى القرون القليلة الماضية تحديدا عندما بدأ تجار الدول الأوروبية بتوسيع نطاق أعمالهم لتشمل مناطق مختلفة من العالم، بينما يتفق معظم الفقهاء والكتاب الاقتصاديون على أن نشأة هذه الشركات المتعددة الجنسيات يعود إلى أواخر القرن التاسع

[1] – أحمد عباس عبد الله، المرجع السابق، ص 62، 67.

عشر عندما بدأت الشركات الأمريكية والأوروبية بنشر نشاطها التجاري والإنتاجي، ومنهم من يرجع الجذور التاريخية للشركات المتعددة الجنسيات كفكرة اقتصادية أيضا إلى عهد الفيزوقراط (الاقتصاد الطبيعي) حيث كانت الملكية مشاعة لعناصر الإنتاج.[1]

ويذهب رأي آخر أن الجذور التاريخية للشركة متعددة الجنسيات ترجع إلى بداية القرن السابع عشر حيث نشأة الشركات الرأسمالية الاستعمارية ذات النشاط الدولي، مثل شركة الهند الشرقية البريطانية والهولندية، وشركة موسكوفي وشركة إفريقيا الملكية ، وشركة خليج هيدسون، وأن تلك الشركات قد شكلت بدايات ظهور الشركات متعددة الجنسيات، وهذا الرأي يقوم على خلط واضح بين تلك الشركات الاستعمارية والشركة المتعددة الجنسية.[2]

عرفت الشركات متعددة الجنسيات تطورا كبيرا، فمنذ السبعينات بدأت تظهر أهميتها بصفة كبيرة وأساسية، الأمر الذي سمح لها بمضاعفة قواتها لاستغلال واسع للدول النامية وتعتبر هذه الشركات أحد العوامل الأساسية للعولمة، أصبحت هذه الشركات تحتل المراكز الأساسية لدفع وتنسيق وتنظيم الإنتاج والتبادلات على مستوى العالم، فلقد زاد عددها في العالم وهي تلك الشركات المعنية بالإنتاج الدولي، أي إنتاج من السلع والخدمات الذي ينتج في الدول، وتعد الشركات متعددة الجنسيات قوة في الاقتصاد المعولم وتمارس عملها من خلال شبكة من الهياكل التنظيمية وتنخرط في عمليات الإنتاج الدولي وفق نظام عالمي متكامل يضع تحت إدارتها ما يفوق ثلث الإنتاج العالمي.[3]

وفي عام 1914 كان مفهوم هذه الشركات قد توطد بشكل راسخ، أما في فترة مابين الحربين العالميين سيطرت الشركات على كل الموارد الأولية الكامنة في أراضي المستعمرات منها النفط، النحاس وكان الشكل المميز للشركات الدولية هو الكارتل، وكان أول كارتل

[1] أحمد عباس عبد الله، المرجع السابق، ص56.

[2] بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010/2009م، ص70.

[3] محمد الخيتاوي، المرجع السابق، ص107/105.

للطلب في 1926، وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحديدا في فترة السبعينات عرفت تطورا كبيرا، أين تحتل الشركات الأمريكية الأولى من حيث رقم الأعمال، وفي فترة التسعينات اتسع مجال نشاط الشركات التي أصبحت وكأنها تعمل في قرية صغيرة وذلك في إطار العولمة[1].

فالشركات متعددة الجنسيات عرفت تطورا متزايدا و مستمرا منذ نشأتها إلى يومنا هذا ويلخص ذلك في مراحل كالتالي:

_ مرحلة التكوين: تمتد هذه المرحلة منذ القرن 17 إلى غاية قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914، وتمثل هذه الفترة تبلور لفكرة الشركات متعددة الجنسيات، حيث كانت القطاعات الرئيسية في هذه الفترة هي: الفحم، السكك الحديدية، الزراعة.

_ مرحلة السبات: تمتد هذه المرحلة من بداية الحرب العالمية الأولى 1914 إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، في هذه الفترة وعلى الرغم من ظهور عدد كبير من الشركات الكبرى في الحياة الاقتصادية الدولية مثل شركة "Philips " الهولندية إلا إن هذا النمو والتطور كان محدود النطاق

حيث أن هذه الشركات بقيت ظاهرة ثانوية في الاقتصاد العالمي.

_مرحلة الازدهار: تمتد هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 إلى يومنا هذا، وتمثل بحق فترة ازدهار وانتعاش والتطور الكبير في حياة الشركات متعددة الجنسيات[2].

إن قوة انتشار الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم يعود لعملها الدءوب واحتكارها لجميع الأنشطة الصناعية والتجارية فالمتتبع لمسيرة هذه الشركات ومراحل تطورها وخاصة الدول النامية يجد بأنها تسعى بكل الوسائل للهيمنة على ثروات هذه الدول التي تستثمر فيها

[1] سمير كريم، الشركات متعددة الجنسيات، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص20/18.

[2] عماري حسينة، الشركات متعددة الجنسيات والاستعمار الجديد، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2014م2015م، ص38.

لإنهاك قواها في المجال الاقتصادي مقابل منتجات كانت أساسا عبارة عن مواد خام بثروات الدول النامية ثم تنتقل إلى البلدان الصناعية العظمى وتعاد في شكل مصنوعات وتبقى الصفة الاحتكارية ملازمة لهذه الشركات بدلاً من احتكارها من دول العالم الثالث صاحب الثروة.[1]

وبعض الاقتصاديين يميلون إلى استخدام تعبير المشروع متعدد الجنسية بدلا من الشركات متعددة الجنسية لأن لفظ المشروع أوسع مضموناً وسعة من لفظ الشركة، حيث يشمل منشآت كثيرة قد لا ينطبق عليها مصطلح الشركة من الماحية القانونية.

حيث يرى البعض بأنه عبارة عن مشاريع قليلة العدد عملاقة في حجمها، وهي عمليات تضيع مباشرة في دول مختلفة ذات هيكل عالمي في تعدد وتشعب إنتاجها ومناطقها الإدارية، وتغطي فعاليتها الإنتاجية بسلع مختلفة ومناطق جغرافية متباينة.

ويبدو أن الشركة متعددة الجنسية لها نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية، وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة، وكثيرا ما تندمج مع شركات من دول أخرى وتلعب دورا في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة كبيرة من البلدان توزع في أرجاء العالم، مما جعلها تسيطر حاليا على حوالي ثلثي التجارة العالمية.[2]

وعليه فقد تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال نقل التكنولوجيا خلال سبعينات القرن الماضي بعد أن تمتعت تلك الشركات بتكنولوجيا متقدمة ومتطورة بالمقارنة مع الشركات الوطنية التي تعمل في أسواق الدول المضيفة ويقاس المستوى التكنولوجي بنفقات وتكاليف البحث والتطوير لذلك فقد لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورًا مهما في توجيه السوق العالمية للتكنولوجيا وذلك من خلال توحيد وتكثيف الظروف الفنية للإنتاج عن

[1] – إبراهيم محسن عجيل، المرجع السابق، ص 16.

[2] – أحمد عبد العزيز، المرجع السابق، ص 119.

طريق تجارة التكنولوجيا التي يتم نقلها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، بأشكاله المتعددة لعل من أهمها تحفيز التقليد للمنتوجات وتنشيط الطلب على السلع والخدمات التي تحتوي على تطورًا تكنولوجيا أكثر حداثة يمكن أن تحصل عليه دول العالم المختلفة.

وتعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم القنوات الناقلة للتكنولوجيا في العالم خاصة إلى الدول النامية وبنفس الوقت تعتبر من أكبر محتكر للتكنولوجيا على المستوى العالمي من خلال القنوات المختلفة المنافسة لها مثل الاستيراد والاستثمارات والخدمات الاستشارية العلاقات الدولية ولهذا لعبت تلك الشركات دورًا كبيرا في جميع الأنشطة الاقتصادية بحكم امتلاكها لكافة الإمكانيات المادية والبشرية وقد ازداد دور هذه الشركات بدور فاعل ومؤثر في أحداث الثورة التكنولوجية خاصة أو العالم اليوم يعيش الثورة الصناعية الثالثة وهو ما يعرف (بالثورة العلمية) في مجالات الاتصالات والمعلومات والمواصلات ولهذا السبب فإن التحدي المطروح أمام الدول النامية هو كيفية العمل على قدرتها وإمكانياتها الذاتية من أجل خلق آليات التعامل مع تلك الشركات والإمكانيات التي تمتلكها وأن عملية نقل التكنولوجيا التي تم عن طريق تلك الشركات التي تسيطر على 80% من عمليات النقل في العالم حاليا تتأثر بتوجيهات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به تلك الشركات عبر مناطق العالم المختلفة بحكم امتلاكها لرؤوس الأموال التي تقدر بعشرات التريليونات.[1]

وتحتل الشركات الأمريكية المراكز الأولى من حيث رقم الأعمال، الأمر الذي يجعل منها سيدة الموقف في تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، وعلى سبيل المثال تعبر شركة "جنرال موتورز" GM الشركة الأولى في العالم لصناعة السيارات، وقد قارب رقم أعمالها في سنة 1996 الناتج الوطني الإجمالي (GNP) لدولة أوربية مثل النمسا بأكملها، وأكبر من الناتج الإجمالي للدنمارك، أو ما يعادل الناتج الإجمالي لكل من اليونان والبرتغال مجتمعة ويفوق حسب تقديرات نفس السنة – 18 مرة من الناتج الإجمالي للجزائر.

[1] – أحمد عباس عبد الله، المرجع السابق، ص 62، 67.

وتأتي الشركات الأمريكية واليابانية على رأس 100 أكبر شركات العالم، وتؤثر هذه الشركات بصفة خاصة على بعض القطاعات مثل صناعة السيارات، الصناعات البترولية، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيمياوية، الحديد، الصلب...، وإن تأثير نفوذ الشركات الأمريكية يبدو معتبرًا في نفس الوقت في شمولية مجموعة الإنتاج والتبادلات العالمية، وقد استمر نمو الإنتاج الدولي بسبب استمرار الدور المتصاعد للشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد المعلوم، فلقد استمر الاتجاه التصاعدي في عدد الشركات متعددة الجنسيات وفروعها من الشركات الأجنبية المنتسبة في الاقتصاد العالمي وهو الاتجاه الذي يؤكد تزايد درجة مساهمة هذه الشركات في الإنتاج الدولي.[1]

[1] – محمد خيتاوي، المرجع السابق، ص 106.

ثانيا: أهداف وخصائص الشركات متعددة الجنسيات

1_ أهداف الشركات متعددة الجنسيات:

إن أي مؤسسة من هذا النوع في نظام رأسمالي تعتبر مؤسسة حية هدفها ليس ربح المال والحصول على الفوائد فقط، ولكن من أهدافها الرئيسية مكافأة رأس المال ونمو وإعادة دفع الأموال للبنوك التي أقرضتها هذه الأموال من أجل تنميتها وكذا دفع الأموال للدولة عن طريق الضرائب، كما أنها تسعى كذلك لضمان العيش للشركات التي تمونها وكذا العمال، والإطارات وكل من يحوم حول المصالح وخلق الأرباح والفوائد الرأسمالية.[1]

ومن بين أهدافها نذكر:

*هدف الربح: ولتحقيق الأرباح تتجنب الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار في بلد تكون فيه معدلات الضرائب عالية أو في البلاد التي يكون فيها الاتفاق على الدعاية الاجتماعية عاليا كالسويد مثلا، وعادة تلجأ هذه الشركات إلى البلدان التي تنخفض فيها معدلات الضرائب وكذلك الاتفاق الاجتماعي كبلدان شرق آسيا.

*هدف النمو والاستمرارية: إن الشركات متعددة الجنسيات لا تهدف فقط إلى تحقيق الأرباح، بل تسعى كذلك إلى مواصلة نموها واستمرارها وذلك من أجل البقاء والبروز أكثر على المستوى الدولي[2].

*الحصول على المنتجات الأولية: لقد عملت الشركات متعددة الجنسيات منذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات بالاستحواذ على المواد الأولية السطحية والباطنية.

[1] محمد خيتاوي، المرجع السابق، ص11.

[2] ريال زوينة، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية على البلدان النامية، دراسة حالة الجزائر من الفترة (2000_2010)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011م، ص 25/24.

*عوامل التجارة الدولية: تعتبر تكاليف النقل والاختلافات في الفوارق النقدية من العوامل الدافعة للشركات على استبدال عملية تصدير بالإنتاج في الموقع وهذا ما يجعلها تبحث عن إنشاء فروع في بلدان أخرى حتى تقلل من العوائق.

*النظرية الدولية لدورة حياة المنتج: تفسر هذه النظرية تعدد الجنسيات على أساس التميز التكنولوجي والتي جاء بها "فيرنون" حيث اعتمد في ذلك على دورة حياة المنتج وعادة تكون حسب التصنيف السابق على الصعيد الدولي وبالتالي يكتسب المنتج صفة تعدد الجنسيات[1].

*العمل على تحويل الملكية من عامة إلى خاصة في مختلف دول العالم وهنا يكون الطلب أقل من قوة العرض.

*إن تعاظم الصناعات المقامة بالشراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات لا توفر إمكانيات التصنيع الحقيقي حيث نجد فيها مجموعات متباينة من الوحدات الإنتاجية لا تتكامل مع قطاعات الانتقاء القومي في البلدان النامية.

*إن ظاهرة المشاريع مع الشركات المتعددة الجنسيات هي إحدى وسائل الإمبريالية للتكيف وضمان مصالحها وتحقيق أقصى الأرباح، وهي وسيلة لتكريس التجربة والاستغلال وإبعاد هذه الدول عن الاتجاهات الاشتراكية.

*استنزاف الموارد والثروات الطبيعية المتوفرة للدول النامية.

*تحاول الشركات المتعددة الجنسيات من خلال آليات الاقتصاد الرأسمالي جذب الأموال لهذه الدول المستضعفة مباشرة، بحيث يتم تدوير الجزء الأكبر من عوائد اقتصادهم إلى الصناعة الرأسمالية عن طريق الاستثمار المباشر والغير مباشر.[2]

[1] شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة(2006_2012)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد1، ديسمبر2014، ص18.

[2] المزري مفيدة، سالمي وردة، المرجع السابق، ص10.

إن هذه الأهداف إنما هي أهداف اقتصادية بحتة، لها انعكاسات اجتماعية وثقافية هامة منها خلق الثروات وخلق مناصب شغل وخلق نمط استهلاكي مهم، ولكن في كثير من الأحيان، تدخل هذه الشركات في علاقات مع ممثلين آخرين، الحكومات والنقابات والجمعيات المختلفة التي قد تناقض سياستها وتراقب قراراتها وتستحوذ على تداعياتها الاجتماعية.

وهنا يمكننا القول بأننا أمام شركات عظمى ذات انتشار عالمي واسع مما جعل أحد الكتاب يقول: "الشركة متعددة الجنسيات هي مشروع وطني، يملك ويراقب العديد من الفروع الموزعة في عديد من الدول، هذه الشركات التي هي وراء العديد من المشروعات الكبرى تقوم بالنشاط في المجال الصناعي، وهذه الملاحظة تبعث إلى القول بأن ظاهرة تعدد الجنسيات ترتبط بالطبيعة الاحتكارية لاقتصاد الدولة التي تتبعها هذه الشركات".

وتظهر هذه الشركة متعددة الجنسيات بطابع احتكاري واستغلالي، طابع كالسيطرة على عرض سلعة أو خدمة في السوق وهو لا يتحقق إلا في حالة سيطرة عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال على غالبية الإنتاج مما يترتب عليه التحكم في أسعار السلع والخدمات وعملية الاحتكار ليست مقصورة على الأسواق العالمية فحسب بل إنها تكون أيضاً في الأسواق المحلية.[1]

2_خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعد أهم ملامح العولمة بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتحدد دورها، وأهم هذه الصفات:

2-1- **ضخامة الحجم:** تتميز بضخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة، ومن مؤشرات ذلك، حجم رأس المال وحجم استثمارها وتنوع إنتاجها، وحجم إنفاقها على البحث

[1] – محمد خيتاوي، المرجع السابق، ص 113، 114.

والتطوير، ولكن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات.

2-2- **القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم:** هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي، على الرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها، فإن أكثر من ثلثي استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي.

2-3- **التركيز على النشاط الاستثماري:** تتميز بالتركز في النشاط الاستثماري الضخم الذي تقوم به تلك الشركات، ولعل تفسير هذا التركيز في النشاط الاستثماري يرجع بالدرجة الأولى إلى مناخ الاستثمار الجاذب لهذا النوع من الاستثمارات.[1]

2-4- **الاعتماد على المدخرات العالمية:** الشائع أن الشركات متعددة الجنسيات هي المصدر الأساسي للاستثمار الأجنبي و يتوهم الكثير من أبناء العالم الثالث أن تحت يدها خزائن قارون، وواقع الأمر يختلف جذريا عن ذلك لأن تلك الشركات في حاجة مستمرة للحصول على تمويل متزايد.

2-5- **تتعامل مع عملات دول مختلفة.**

2-6- **تصدر منتجاتها للدول غير الدول الأم.**[2]

2-7- **إقامة التحالفات الإستراتيجية:** وهي تعتبر من السمات الهامة للشركات، فهي تسعى دوما إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيها بينما من أجل مصالحها، إن التحالفات الإستراتيجية

[1] المحامي أحمد الحمصي، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الاقتصاد الدولي والمحلي، الحقوق الاقتصادية الدولية، ص13،8،7.

[2] مغيلي مليكة، الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2014/2013م، ص10.

بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحث والتطوير.[1]

2-8- **الانتشار الجغرافي:** يزداد اتجاه الشركات متعددة الجنسيات نحو توزيع وحدات الإنتاج على عدد كبير من الدول دون أن تفقد الشركات نتيجة هذا التوزيع تبعية وحداتها الخارجية وفروعها للمركز الرئيسي.

2-9- **التفوق التكنولوجي:** امتلاك مفاتيح التقدم التكنولوجي هو السلاح الأساسي في يد هذه الكيانات لفرض سيطرتها، كما تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا خطيرا في تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة، بحيث تعمل على تنقية أصحاب الخبرات المختلفة من دول العالم الثالث وغيرها من البلدان وتوجهها إلى المقرات الرئيسية لهذه الشركات.

2-10- **تنوع منتجاتها:** فهي تخرج عن دائرة التخصص في الإنتاج، حيث يستطيع إنتاج عدد كبير و مختلف من المنتجات[2].

2-11- **المزايا الاحتكارية:** تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب، وتحدد المزايا الاحتكارية في أربع مجالات هي التمويل، الإدارة، التكنولوجيا والتسويق. وتنبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لديها.

2-12- **تعبئة الكفاءات:** تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة، والنمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من

[1] ريال زوينة، المرجع السابق، ص21.

[2] عنتر ليلى، مدى تحفيز استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في القانون الجزائري، مذكرة ماجستر، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2006م، ص11.

الكادر المحلي لكل شركة تابعة مع اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة في الدورات التدريبية[1].

2-13- **إدارة الشركات المتعددة الجنسيات وتنظيمها:** يعتبر التخطيط الإستراتيجي أداة لإدارة هذه الشركات وتحقيق ما ترغبه والتعرف على نواياها المستقبلية، فالتخطيط يحقق لها اقتناص الفرص وزيادة الفوائد وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل الفائدة على رأس المال المستثمر[2].

[1] كريم نعمة، المرجع السابق، ص6/5.

[2] أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، المرجع السابق، ص125.

خلاصة الفصل:

تعد الشركات متعددة الجنسيات ظاهرة مهمة في مجال العلاقات الدولية بعد ظهورها جليا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، واختلف مفهومها باختلاف آراء الباحثين الذين لم يستقروا على تعريف واحد لها، وباتت تشكل اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي العالمي نتيجة سيطرتها على أهم النشاطات الاقتصادية في العالم، واتخذت خصائص جعلتها السيدة بلا منازع في الاقتصاد العالمي من حيث ضخامة حجمها وتنوع أنشطتها وانتشارها الجغرافي، كذلك ميزتها الاحتكارية، وتبعيتها الاقتصادية، ولم تنشأ هذه الشركات كشركة عملاقة بل بدأت كشركة وطنية و اتسع نشاطها على شكل فروع في بلدان متعددة أكسبها صيغة الشركة متعددة الجنسيات.

تمهيد:

تمثل المنطقة العربية عموما و منطقة الخليج العربي خصوصا موقعا استراتيجيا هاما، لاحتوائها على ثروات طاقوية هائلة و احتياطي ضخم للبترول و الغاز الطبيعي.

و يمتاز النفط العربي بعدد من المزايا الجيولوجية و الاقتصادية و السياسية أكسبته أهمية بالغة على الصعيدين المحلي و الدولي، هذه الأهمية كانت سببا في جلب أنظار الدول الإستعمارية الكبرى، فقد شهدت المنطقة العربية حروبا كان النفط سببها المباشر و غير المباشر.

أولا: ماهية النفط و أهميته:

1. تعريف النفط ونشأته:

1.1 تعريف النفط:

- تستمد كلمة بترول Petroleum أصلها من اللغة اللاتينية، وهي كلمة ذات مقطعين:

Petra و تعني المدخر و oleum و تعني الزيت، و تعني الكلمة باللغة العربية زيت الصخر أو الزيت الخام (للتمييز بينه و بين زيوت الخضروات و شحوم الحيوانات)،

كما أن له إسم دارج و هو الذهب الأسود[1].

- يعرفه محمد أحمد الدوري بأنه مادة سائلة لها رائحة خاصة و متميزة، لونها متنوع بين الأسود و الأخضر و البني..... كما أنه مادة لزجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام، و هذه الكثافة النوعية متوقفة و متحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون، فكلما زادت هذه النسبة كلما ازدادت كثافته النوعية أو ثقله، و العكس بالعكس[2].

[1] – زمال وهيبة: أثر تقلبات الايرادات النقدية على الاقتصاد الكلي(النمو الاقتصادي) – دراسة حالة الجزائر– أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، (2018/2017)،ص3.

[2] – لبعل فطيمة: انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016، ص 57.

إن البترول هو مادة بسيطة و مركبة في نفس الوقت لأنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما: الهيدروجين و الكربون وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما[1].

فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة و التي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى. ومن هنا يمكن أن نعطي التعريف الآتي للنفط:

النفط هو عبارة عن سائل زيتي لزج و كثيف يحتوي أيضا على مواد صلبة و غازية لونه بني أو أخضر غامق، و قد يكون أسود و أحيانا عديم اللون، يتميز برائحة قوية و قابلية خارقة للاشتعال[2].

ولا ينحصر تأثير النفط في النظام الإقتصادي العالمي والتجارة الدولية ،بل يتسع حتى يشمل جميع مظاهر الحضارة المعاصرة التي يصعب تخيلها مجردة من النفط ، فالاستاذ دانيال يورغن وهو احد ابرز من كتب عن النفط ،يقول ان عصرنا هو عصر النفط . لهذا كان الاقتصاد النفطي عامة والصناعة النفطية خاصة موضوع رعاية واهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية ومختلف الأطراف الممارسة لهذه الصناعة، وتحول الى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية كالمعهد الفرنسي للنفط بباريس، المعهد الأمريكي للنفط والمعهد العربي للنفط في الكويت وغيرها من المعاهد . وتعد الشركات العالمية الكبرى عامة والشركات الأمريكية خاصة الطرف الأول في نشأة سوق النفط بسبب ولادة الصناعة النفطية في الولايات المتحدة

[1] – وحيد خيرالدين: أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد دولي جامعة بسكرة، 2013/2012، ص4.

[2] – المرجع نفسه، ص5.

الامريكية ،حيث ترعرعت وتطورت هذه الصناعة في أحضان النظام الرأسمالي منذ بداية القرن 20،وقد سيطرت هذه الفترة مجموعة قليلة من الشركات الإحتكارية الكبرى والتي لقبت بالكارتل العالمي ، وقد أعتبر النفط من أهم الإكتشافات التي توصل إليها الإنسان فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة وقد اصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية وأصبح مصدرا من الدرجة الأولى لاستخراج السلع الصناعية في العالم.[1]

2.1 نشأة النفط:

لقد عرف الإنسان النفط و استخدمه في العديد من جوانب حياته منذ قديم الزمان و يعود ذلك منذ حوالي 5000– 6000 سنة قبل الميلاد، و ذلك في العديد من مناطق و شعوب العالم كمنطقة فارس او ايران و منطقة الصين و غيرها.

إلا أنه لم يتمكن من معرفة النفط في ذلك الحين سواء ما تعلق بماهيته و طبيعته و خصائصه او كيفية وجوده و تكونه، إلا في فترات متأخرة من حياة الإنسانية ، و هي فترة العصر الحديث، و التي ازدادت وتطورت وتوسعت خاصة أواخر القرن التاسع عشر. التي ازدادت و تطورت و توسعت فيها المعارف و العلوم الإنسانية لتبلغ مراحل متقدمة و تبدأ في استغلال هذه الثروة المهمة و الحيوية بصورة واسعة حيث قام عليها و تكون على أساسها و ارتبط بها نشاط اقتصادي و صناعي متنوع و كبير.

لقد اختلفت و تباينت آراء المعنيين و المختصين بشؤون النفط من جيولوجيين و كيميائيين و حول أصل النفط و كيفية تكونه في الطبيعة، و هذه الآراء أو النظريات متعددة و متنوعة بعضها يركز و يستند إلى أن نشأة النفط و تكوينه يعود الى عناصر غير عضوية مع تنوع تلك الآراء،

[1] امينة مخلفي، محاضرات تحول مدخل إلى الاقتصاد الالبترولي ، كلية العلوم التجارية، تخصص اقتصاد وتسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،ج1، ص ص 11، 12.

و البعض يعتمد و يرتكز على أن العناصر العضوية هي الأساس في تكوين النفط في الطبيعة و كل فريق من هؤلاء له براهينه و تنقسم تلك المجموعات إلى مجموعتين رئيسيتين كما يلي:[1]

أ. النظرية اللاعضوية:

و هي أولى و أقدم النظريات حول تفسير أصل تكون النفط و الكيفية التي يتم فيها ، فتجمع هذه النظريات على أن مادة النفط قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيمياوية بين العناصر اللاعضوية، كإتحاد عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع بخار الماء و ينشأ من إتحادهما مادة مشابهة للأستالين التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط و حرارة.

و تحدد أماكن تواجد النفط حسب هذه النظرية في مكامن من الصخور النارية، و يستشهد أنصار هذه النظرية بمكامن النفط الموجود في المكسيك و اليابان و يعتبرون ذلك دليلا على صحتها.

كما تمكنوا نظريا و مخبريا من تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية أو النفطية كالبنزين

و الأستالين و الميثان، بينما يعترض أنصار النظرية العضوية على ذلك بقولهم: أن النفط موجود في مثل هذه الصخور ليس أصيلا و إنما هو مهاجر من أماكن أخرى ذات أصل عضوي.

ب. النظرية العضوية:

تؤكد هذه النظرية على أن النفط ينتج من تحلل الكائنات الحية من أصل حيواني، و نباتي التي انطمرت لملايين السنين في طبقات الرمل الناعم تحت الضغط و الحرارة الشديدين. و تستند هذه النظرية الى الأدلة والبراهين التي تؤيد قوة وصحة آرائها و من أبرز هذه الأدلة:

[1] – أمينة مخلفي، المرجع السابق، ص12،13.

- ❖ وجود كميات ضخمة من المواد العضوية و الهيدروكربونية في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية ، و هذه المواد العضوية نباتية كانت أو حيوانية مع توفر عنصري الكربون و الهيدروجين اللذان يتحدان مع بعضهما تحت ظروف معينة من الضغط و درجة الحرارة مع وجود بعض العوامل المساعدة على تكون النفط.
- ❖ وجود عناصر البورفين و النيتروجين في أغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة و يوجد هذان العنصران فقط في البقايا أو المواد المتبقية من المواد النباتية و الحيوانية.
- ❖ يتم النشاط الضوئي للنفط نتيجة مادة الكولستيرول و التي هي من أصل حيواني أو نباتي في النفط.

و يؤكد أنصار هذه النظرية على نحو دقيق أن النفط يعود الى بقايا حيوانية بحرية كانت تعيش في مياه بحار دافئة كالقشريات ة الصدفيات و المحاريات و قد تقطرت مع الزمن تحت الضغط الهائل و الحرارة الشديدة مخلفة الزيت الحالي ، استنادا إلى هذه النظرية في تفسير المنشأ لتؤكد أن المكامن النفطية ذات صلة بالصخور الرسوبية البحرية أو القريبة من البحار، و هذا يفسر لنا الأهمية المتزايدة للتنقيب عن النفط في تلك المناطق و يستشهد أنصار هذه النظرية بأن محور النفط الرئيسي في العالم يمتد من خليج المكسيك غربا إلى الخليج العربي شرقا، لذلك يمكن القول بأن الأحواض الرسوبية المتواجدة على حافة القارات و التي تكونت عبر التاريخ الطويل هي الأماكن الطبيعية لتجمع كميات كبيرة منه[1].

2. أهمية النفط:

توسع استعمال النفط في العلم بعد الحرب العالمية الثانية بشكل كبير و تصاعدت معدلات إنتاجه و إستهلاكه بحيث أصبح في مقدمة مصادر الطاقة من حيث الإنتاج و الإستهلاك،

[1] – أمينة مخلفي، المرجع السابق، ص 13.

و تعود بعض أسباب إنتشار النفط بهذا الشكل السريع إلى الخصائص الفيزيائية التي تمتع بها من حيث سهولة نقله و تخزينه و ارتفاع كمية الطاقة المخزونة في وحدة الوزن منه و تعدد استعمالاته[1].

1.2 الأهمية الاقتصادية للنفط.

تتجلى الأهمية الإقتصادية للنفط في جميع القطاعات المكونة للإقتصاد و هي تختلف من قطاع لآخر[2]:

- **على الصعيد الصناعي:**

- يلعب النفط دورا مهما في تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات التي تتجسد فيها التكنولوجيا المتطورة و التي تحتاج إلى كميات ضخمة من النفط ذات القدرة الحرارية العالية التي لا تتوفر في غيره من مصادر الطاقة.
- يعتبر كمادة لتغذية صناعة المعادن كما يعطي التزييت اللازم لاستمرار عمل الآلة و مواصلة الإنتاج.
- تبرز أهميته في قطاع النقل من جانبين:

الأول: أنه مصدر الوقود الذي لا غنى عنه لمختلف وسائل النقل.

الثاني: أن تعبيد الطرقات يحتاج إلى مادة الإسفلت التي تصنع من رواسب النفط.

- **على الصعيد الزراعي:**

- تعتمد الزراعة الحديثة على الوقود النفطي لتشغيل الماكينات الزراعية.

[1] – سعود يوسف عياش: تكنولوجيا الطاقة البديلة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1981، ص17.

[2] – بن عوالي خالدية: استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر و تجربة النرويج، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران 2، 2016/2015، ص 13.

- يستعمل النفط لإنتاج الأسمدة الكيميائية و المبيدات الحشرية.
- أدى النفط إلى عولمة سوق الغذاء من خلال نقل هذه الأغذية إلى مسافات طويلة و هو ما أدى إلى التحول من إنتاج الأغذية إلى التخصص في إنتاج زراعي واحد موفر أكبر مردود إقتصادي.

- **على الصعيد التجاري:**

تكمن أهمية النفط على الصعيد التجاري في أنه السلعة الوحيدة الإستراتيجية ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث الحجم و القيمة النقدية، و أكتسب هذه الأهمية من تركز معظم الاحتياطات في الدول النامية، في حين الدول الصناعية هي أكبر دول العالم استهلاكا و أقلها إنتاجا للنفط، و بالتالي للإستمرار في العمليات الصناعية تقوم بالاستيراد من مناطق الإنتاج العالمية الرئيسية.

هذا وقد شهدت تجارة النفط العالمية تطورا سريعا منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة الطلب المتزايد على النفط في الدول الصناعية[1].

و نظرا لاستخداماته في عديد المجالات فالزيت الخام و الغاز يوفر 60 بالمئة من احتياجات العالم من الطاقة و بقية الاحتياجات البالغة 40 بالمئة يتم توفيرها من الفحم و الطاقة النووية و غيرها من المصادر الأخرى، و نجد أن حوالي 60 بالمئة من الزيت الخام و الغاز يستخدم كوقود لوسائل النقل المختلفة، و الباقي 35 بالمئة يستخدم في التدفئة المنزلية و توليد الكهرباء و مادة خامة للصناعات البيتروكيمياوية و ذلك في المجال الزراعي و الصناعي و الطبي و الهندسي و تتمثل مجالات استخدام النفط بصورة أكثر تفصيلا في التالي:

- المنظفات الصناعية و النسيج.

[1] – خوميجية فتيحة: أثر الأزمات النفطية على سياسة الافاق العام في الجزائر، دراسة حالة الفترة (2000،2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة البويرة، 2018/2017، ص 78.

- صناعة أدوات التجميل.
- دباغة و صباغة الجلود.
- صناعة الصمغ و الغراء.
- الصناعات التعدينية لتركيز الخامات و تنقيتها من الشوائب.
- صناعة البلاستيك والمطاط الصناعي.
- صناعة الأنابيب و الأكياس البلاستيكية.
- تغليف الاسلاك الكهربائية.
- صناعة مواد إطفاء الحريق.
- الصناعات الغذائية.
- صناعة الأسمدة الزراعية.
- أجهزة تبريد السيارات.
- صناعة الأحذية و الملابس.

و كذا صناعة السجاد و شاشات التلفزيون و نوافذ السيارات و أقطاب الكهرباء و البطاريات الجافة و غير ذلك[1]...

2.2 الأهمية الإستراتيجية و السياسية للنفط:

نظرا للأهمية الاستراتيجية للبترول فقد قال اللورد "كريزون" خلال الحرب العالمية الأولى: إن الحلفاء عاموا إلى النصر على موجة من البترول. و قد عبر كليمانصو عن هذه الأهمية المتزايدة للبترول بالنداء الذي وجهه إلى الولايات المتحدة الأمريكية طالبا إمداداتها البترولية بقوله " إن كل قطرة من البترول توفر قطرة دم، و إن من أهم عوامل خسارة الألمان في الحرب هي الافتقار إلى البترول الذي يحرك الآلة العسكرية في الحرب". لذلك يعتبر البترول

[1] عبد المالك اسماعيل حجر: محاسبة النفط المبادئ و الاجراءات، دور الدول المضيفة في المشاركة في الانتاج، ط4، الأمين للنشر و التوزيع، صنعاء، 2008، ص 25.

و مشتقاته العمود الفقري للحروب العسكرية الحديثة،فلا يمكن أن تتحرك قطعة حربية برية أو بحرية أو جوية من دون البترول، فمن يملك البترول يكون النصر حليفه[1] .

إن هذه التصريحات التي صدرت و لازالت تصدر عن كبار المسؤولين السياسيين في العالم هي دلالة واضحة على مدى أهمية النفط و مكانته السياسية، فالنفط أصبح العامل الأساسي المؤثر في صنع القرارات السياسية في الدول المنتجة و المستهلكة على حد سواء، و أصبح النفط أيضا يستخدم كسلاح سياسي للاقلاع عن قضايا سياسية مثلما حدث في حرب أكتوبر 1973 عندما استعملت الدول العربية النفط كسلاح ضد الامبريالية الغربية.

و شكل حظر النفط منعطفا تاريخيا في مجرى العلاقات السياسية الدولية و أسفر استعماله المباشر في هذه الحرب على نجاح أوسع و فاعلية أكبر في خدمة القضية العربية[2].

كما و قد ازدادت الأهمية السياسية للنفط بسب الاستعمال الجيد له في الاغراض الصناعية، للحصول على النصيب الأكبر من الامتيازات النفطية مما جعل النفط باعثا على التنافس بين تلك الدول، و كانت الشركات النفطية الكبرى و من ورائها الحكومات تستخدم نفوذها في هذا الصدد و تتفاوض فيما بينها لتقسيم الموارد و الأسواق بين شركاتها المختلفة شركاتها المختلفة[3].

كذلك تبرز أهمية النفط في الحصول على الموارد النافعة الكثيرة من عمليات تكرير خام النفط وإستخدامها في كثير من الصناعات ،ويعتبر النفط مصدر طاقة نادر الوجود في الطبيعة ومادة غير متجددة أي قابلة للنفاذ ويوجد في الطبيعة على شكل محابس ومكامن النفط في الصخور الرسوبية في باطن الأرض وليس منتشرة إنتشارا واسعا في قارات العالم

[1] – وسام حميد محمود زويد العيساوي: دور النفط في الصراع العربي الاسرائيلي (1973–1948)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة القاهرة، 2012، ص 6.

[2] – وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص 74.

[3] – خميسة عقابي: النفط في العلاقات الأمريكية العربية(2014–1990) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية و استراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة،(2015،2014)، ص 38.

إلا في مناطق محدودة منها ،منها منطقة الشرق الأوسط وإقليم حوض الخليج العربي وبحر الشمال وتكساس ومناطق أخرى في العالم . صناعة تكرير النفط هي صناعة العصر وهي رمز من رموز التنمية الإقتصادية ويرتبط التقدم الإقتصادي في الدولة بالتقدم في المجال الصناعي والتجاري.

ويلعب النشاط الصناعي دورا أساسيا في تشغيل الأيدي العاملة من الكوادر الوطنية وزيادة مستوى مهارتهم من أجل أهمية النفط في عالم الإقتصاد و التجارة والمال علينا زيادة الإهتمام بصناعة تكرير النفط الخام والصناعات البتروكيماوية محليا داخل نطاق الدولة بوضع الخطط و البرامج من أجل الإنتاج للتسويق عالميا والنهوض بالأقتصاد والتنوع في مصادر الدخل[1].

ثانيا: تاريخ إكتشاف النفط في الخليج العربي:

سمي الخليج العربي بالخليج الفارسي و البحر الأدنى و البحر المر و أرض الله و أرض البحر و خليج البصرة و خليج القطيف و خليج البحرين، و يقع الخليج العربي جنوب قارة آسيا بين شبه الجزيرة العربية غربا و ايران شرقا و مضيق هرمز و خليج عمان جنوبا و العراق شمالا، و هو على شكل ذراع بحري يتكون منطقتين متصلتين اقتصاديا و سياسيا و طبيعيا هما منطقة اليابسة المعبر عنها بدول مجلس التعاون الخليجي، و تبلغ مساحتها 2476000 كلم مربع، والمنطقة المائية متمثلة في السطح المائي المسمى الخليج العربي الذي يغطي مساحة مقدارها 148028 كلم مربع، و يمتد الخليج العربي من مخرج الشط العربي في الشمال الغربي عند دائرة عرض 36 درجة وخط طول 48 درجة شرقا، إلى مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند دائرة عرض 26 درجة و خط طول 56 درجة شرقا.

[1] وسمية المسلم، أهمية الخليج العربي والنفط، جريدة الانباء، يوم 10جويلية 2020. على الرابط:
https://www.alanba.com.kw/kottab/wasmeya-almsalam/980106/10-07-2020

و يبلغ إجمالي مساحة منطقة الخليج بدولها الثمانية نحو 4,47 مليون كلم مربع، و تتميز إيران عن باقي دول المنطقة بأنها تمتلك أكبر سواحل على الخليج العربي بطول 1200 كلم تليها الامارات فالسعودية بينما يعتبر العراق أقل تلك الدول إمتلاكا للسواحل البحرية على الخليج العربي حيث لا تتعدى سواحله 15 كلم[1].

كانت أهمية الخليج في السابق مقتصرة على كونه طريقا استراتيجيا مما يربط أوروبا بالشرق الأوسط و كان النشاط الاقتصادي للدول المطلة عليه مقتصرا على الزراعة و التجارة و صيد اللؤلؤ بالدرجة الأولى.

إلا أنه مع إكتشاف النفط في الشرق الأوسط في منطقة الخليج بالذات في بداية هذا القرن تبدلت الصورة تماما، و أخذ الصراع يشتد بين الدول الكبرى أكثر من السابق للسيطرة على المنطقة منذ إكتشاف النفط في مسجد سليمان في فارس عام 1908 ميلادي لأول مرة.

و منذ ذلك الوقت بدأ نفط الخليج العربي يلعب دورا مهما في الحياة الاقتصادية لدول المنطقة من جهة و للاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

تعاظم دور نفط الخليج العربي في اقتصاد المنطقة و الاقتصاد العالمي يزيد أهمية الطريق الملاحي في الخليج العربي ذلك الطريق الذي تمر بواسطته هذه الكميات الهائلة من النفط و الكميات المتزايدة من استيراد دول الخليج و لهذا السبب ازدادت حركة مرور السفن عبر هذا الممر و خاصة ناقلات النفط التي ازداد عددها و حصصها[2].

[1] – حشوف ياسين: منطقة الخليج العربي المكانة و البعد الجيوستراتيجي، دفاتر السياسة و القانون، العدد 19، جوان 2018، ص 347.

[2] – محمد حسن العيد روس: الامارات بين الماضي و الحاضر، دار الكتاب الحديث، دار الكلتاب الحديث، الامارات ، 2002، ص 09.

1-إكتشاف النفط في السعودية و البحرين:

1.1إكتشاف النفط في السعودية:

ذكر مؤلف كتاب جغرافيا المملكة السعودية (ص 245/244)، عن قصة إكتشاف اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية بقوله:

" إن تاريخ البترول في المملكة العربية السعودية يعود إلى عام 1924 ميلادي عندما أعطيت النقابة الشرقية العامة و هي كما يقول مؤلف الكتاب: مؤسسة انجليزية لها الحق في التنقيب عن البترول في المنطقة الشرقية، إلا أن هذه المؤسسة لم توفق في اكتشاف الزيت فألغي عقدها بعد مضي 4 سنوات.

و بعد اكتشاف البترول في البحرين تشجعت شركة استاندرا اويل اوف كاليفورنيا على توقيع إتفاق مع الحكومة السعودية في 19 ماي 1933، تغير بعدها اسم الشركة الى شركة الزيت العربية الأمريكية عام 1944، على أن ينضم إليها كل من شركة تكساسو وشركة ساندرا اويل نيوجرسي، و شركة موبيل حسب النسب الآتية: 30بالمئة، 30 بالمئة ، 30 بالمئة، 10 بالمئة بالترتيب.

و لقد ساعدت هذه الشركات على توفير الأموال اللازمة للتوسع في الإنتاج و إيجاد الأسواق اللازمة لتصريف الزيت السعودي. لما لهذه الشركات الكبيرة من خبرات واسعة في مجال تجارة النفط و تسويقه[1].

2.1اكتشاف النفط في البحرين:

بدأ البحث عن النفط في البحرين في الثاني من كانون الأول 1925 ميلادي، عندما حصل النيوزيلاندي على امتياز التنقيب عن النفط فيها لمدة عامين، غير أن الحكومة البريطانية

[1] – طلال محمد نور عطار: قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، منتدى سور الازبكية، الرياض 2002، ص 25،26.

رفضت الامتياز في العام التالي، لأن شيخ البحرين عيسى بن علي آل خليفة كان قد أرسل كتابا إليهم في عام 1914 قال فيه: أنه سوف يتشاور معها في الوقت الذي يقرر فيه استثمار النفط في بلاده لذلك أحيل الامتياز قولف ايسترن GULF ESTERN.

و في 27 كانون الأول 1928 اشترت شركة ستاندر أويل اوف كاليفورنيا STANDER OIL OF AMERICA لكي نظيف على الشركة الصفة البريطانية بمقتضى القانون الكندي و في أب عام 1930 وقع الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة نائب الحاكم آنذاك عقدا رسميا بامتياز التنقيب و نصت بنود العقد على منح الشركة حق التنقيب عن النفط في منطقة مساحتها الاجمالية مئة هكتار تقريبا على أن تقوم الشركة بدفع 10 روبيات اي أقل من 03 دولارات أمريكية، للحكومة في كل طن من النفط المستخرج، و قد تفجر النفط في الأول من حزيران عام 1932 من البئر الذي أطلق عليه فيما بعد البئر رقم واحد، و في 25 كانون الأول من العام ذاته تفجرت بئر النفط الثانية في البحرين[1].

2-إكتشاف النفط في الكويت و قطر:

1.2 – إكتشاف النفط في الكويت:

بدأت أعمال الكشف عن البترول في الكويت عام 1934 و لكن الشركة (شركة البترول الانجليزية و شركة الخليج الأمريكية) لم توفق في العثور على البترول حتى عام 1938 حينما عثرت على حقل البرقان و لكن توقف العمل عام 1942 لظروف الحرب واستؤنف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و خرجت أول شحنة بترولية من الكويت في يونيو عام 1946.

و تعتبر الكويت الأولى في العالم من حيث كمية الاحتياطي للبترول إذ يساوي 20 بالمئة من الاحتياطي العالمي، كما أنها تحتل المركز الأول في إنتاج البترول في الوطن العربي و

[1] – سومر سيف الدين مزنقور: التنافس الدولي على نفط الخليج العربي و أثره في سيايسات القوى الدولية، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث و المعاصر، جامعة دمشق، 2013، ص 26-27.

الشرق الأوسط، حتى عام 1966،كما أنها الرابعة عالميا من حيث الانتاج بعد الولايات المتحدة الأمريكية، و الإتحاد السوفياتي و فنزويلا[1].

2.2 – إكتشاف النفط في قطر:

في قطر بدأ التنقيب عن النفط في عام 1937 إلا أنه توقف أثناء الحرب العالمية الثانية و استؤنف بعد توقف الحرب عام 1949، و يأتي الانتاج النفطي في قطر من نوعين من الحقول:

- الحقول البرية: توفي جميع إنتاجها من حقل (دخان) الذي بدأ الإنتاج في عام 1949، و يتم ضخ النفط من هذا الحقل إلى ميناء امسيعيد عبر اربعة خطوط أنابيب.
- الحقول البحرية: و تضم ثلاثة حقول رئيسية و هي:

❖ حقل العد الشرقي الذي أكتشف عام 1961 ميلادي و بدأ الانتاج منه عام 1964.

❖ حقل ميدان محزم و قد أكتشف عام 1963 ميلادي و بدأ الانتاج منه عام 1965.

❖ حقل بولحنين و اكتشف هذا الحقل عام 1969 ميلادي و تدفق إنتاجه عام 1973.

و يتم تصدير إنتاج هذه الحقول من جزيرة حالول التي يوجد بها مجموعة من الخزانات تبلغ سعتها ستة ملايين برميل و يبلغ مجموع الابار المنتجة من هذه الحقول 34 بئرا.

بالاضافة إلى الحقول السابقة يوجد حقل البندق الذي أكتشف عام 1964، و بدأ إنتاجه عام 1975 ميلادي، وتبلغ مساحته 20 كلم مربع و يقع على الحدود بين قطر و الإمارات العربية المتحدة[2].

[1] – عبد العزيز بن الرشيد: تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1978،ص 85.

[2] – أحمد محمد أحمد المنصوري: إقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة ام القرى،1991، ص 21.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى المفاهيم المتعلقة بالنفط و كذا أهميته بالإضافة إلى تاريخ اكتشافه في منطقة الخليج العربي كونها محل دراستنا و توصلنا إلى النتائج التالية:

1- تعدد المفتي أطلقت على هذه المادة، و التي مع اكتشافها تغير مجرى الحياة البشرية و هناك من وصل به الأمر إلى إطلاق مصطلح الذهب الأسود عليه نظرا للأهمية الاقتصادية الكبيرة التي يمتلكها.

2-الأهمية الاقتصادية الكبيرة التي تكتسيها هاته المادة الحيوية في مختلف المجالات حيث أنه أصبح العنصر الأساسي في مختلف الصناعات.

3- أن اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي زاد من أهمية المنطقة و جعلها محط أطماع الشركات البترولية و على رأسها الشركات الأمريكية.

تمهيد:

أدى وجود النفط بكميات هائلة في منطقة الخليج العربي إلى توافد الشركات النفطية الأمريكية لنيل أكبر عدد من الامتيازات في المنطقة.

و من خلال هذا الفصل سنتعرف على أسباب توجه الشركات النفطية الأمريكية لمنطقة الخليج العربي و كذا بداية بسط سيطرتها على المنطقة بالإضافة إلى المصالح الأمريكية فيها و أخيرا نماذج لبعض الشركات الأمريكية المسيطرة على نفط الخليج العربي.

أولا: آليات تغلغل الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

1- عوامل تغلغل الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي:

لقد جذب قطاع البترول في منطقة الخليج العربي الشركات متعددة الجنسيات و رؤوس الأموال الأجنبية في وقت مبكر قبل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى،

ففي عام 1933 أنشئت شركة أرامكو ARAMCO برأس مال أجنبي مملوك بالكامل لكل من شركة لكل من شركة تكسيكو TEXACO 30 بالمئة و شركة اسو ESSO 30 بالمئة شركة ستاندارد أويل اوف كاليفرنيا Standard oil of California 30 بالمئة و شركة موبيل اويل Mobil oil 10 بالمئة[1].

و يرجع تأخر الخليج العربي في رسم سياسة لجذب الشركات الأجنبية الى عدة اعتبارات أهممها:

- أن الخليج العربي في ذلك الوقت كان حديث التكوين فمثلا المملكة السعودية كانت تعرف بالاراضي الحجازية و تتكون من عدة امارات، إلى أن استطاع الملك عبد العزيز توحيد هذه الامارات، و أنشأ المملكة و ذلك في الفترة من 1925 و حتى عام 1930.
- صغر حجم السكان و توزيعهم على مساحة كبيرة من الاراضي، و بالتالي صغر حجم السوق[2].
- اشتغال غالبية السكان بالزراعة والرعي والتجارة، بدون معرفة بفنون الصناعة، و بالتالي عدم توافر العمالة الماهرة.

---

[1] – Donald Molivier and Paulabbondante.The economy of SaudiArabia praeger publishers N Y1990-P 17.

[2] – حسين علي الشرع: الاقتصاد السعودي في مرحلة بناء التجهيزات الأساسية، المكتبة السعودية، جمعية الثقافة و الفنون، 1984، ص 40

- إنخفاض الدخل القومي و بالتالي انخفاض متوسط دخل الفرد.
- عدم توفر المواد الخام و الموارد الطبيعية الأخرى، بخلاف البترول.

و نظرا لحاجة الخليج العربي إلى تنوع مصادر الدخل القومي من خلال تقليل الاعتماد الأساسي على قطاع تصدير زيت البترول الخام، و كذلك رغبة الحكومة في دفع عملية التنمية الاقتصادية و تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة من خلال خلق قاعدة صناعية تهدف إلى انتاج مجموعة متنوعة من السلع، تستطيع المنافسة في السوق المحلي و الاسواق الخارجية، و الاستفادة من المزايا النسبية لتوفير مصادر الطاقة الرخيصة و وفرة المواد الخام الناتجة عن البترول و مشتقاته. فقد نظرت حكومات الخليج العربي نظرة ترحيب الى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها أحد الأدوات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية و الحصول على المهارات الفنية و التقنية الحديثة[1]. و حدد أحد خبراء النفط متحدثا عن أسباب توجه الشركات العالمية للتغلغل في أسواق الطاقة الخليجية لخمسة عوامل هي: الاستقرار السياسي، انتهاء الأزمة المالية العالمية، عدم جدوى التغلغل في الكثير من الدول المنتجة للنفط في مناطق كثيرة من العالم مقابل الثروة النفطية في دول الخليج، و حرص دول تلك الشركات على تدفق النفط و مصادر الطاقة لأسواقها من خلال التغلغل في دول الخليج[2].

2- بداية بسط نفوذ الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي:

يرجع إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط إلى أواخر العهد العثماني، إذ عرفت تلك الفترة توجها أمريكيا نحو العراق خصوصا بعد أن أثبتت الأبحاث العلمية المنشورة وجود كميات كبيرة من النفط فيه. الامر الذي دعا أمريكا إلى الدخول في منافسة مع بريطانيا و فرنسا و ألمانيا لمحاولة الحصول على امتياز التنقيب عن النفط خلال الحرب، إذ قامت

[1] – محمود حسين مطر: نموذج مقترح لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية ، مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية، العدد 59، 1989، ص 96.

[2] – يوسف الحمادي: 5 عوامل تشعل الاستثمار في سوق الطاقة الخليجي، الوطن أون لاين، الثلاثاء 3 أفريل 2012، تاريخ الزيارة 25 ماي 2022، http://www.alwatan.com sa/article/132229/5

الولايات المتحدة بدعم الشركات و الأشخاص الذين يتقدمون بالطلبيات للحصول على امتياز من الدولة العثمانية[1].

إن ظروف الحرب العالمية الأولى و النقص الحاصل في النفط دفع الولايات المتحدة إلى الاسراع في الحصول على متيازات النفط في الخليج العربي و العراق خاصة بعدما اتضحت اهمية النفط خلال الحرب و لهذا حثت الحكومة الأمريكية شركائها النفطية للحصول على أكبر قدر ممكن من النفط.

و يمكن ذكر بدايات وجود الشركات الامريكية في دول الخليج العربي على النحو التالي:

2-1 **البحرين**:كان أول وجود للشركات في منطقة البحرين سنة 1932 ميلادي، من طرف الشركة الأمريكية العملاقة ستاندارد أويل اوف كاليفورنيا التي ملكت حق الامتياز في التنقيب و الاستغلال في جميع مناطق البحرين لاسيما حقل العوالي.

و تعود أهمية هذا الاكتشاف أنه كان مؤشرا لاكتشاف النفط في السعودية فيما بعد، لأن الطبقات الجيولوجية كانت امتداد للمنطقة الشرقية السعودية المعروفة باسم الاحساء[2].

2-2 السعودية:بعد اكتشاف النفط في البحرين 1932 أي المنطقة المجاورة، حصلت نفس الشركة الأمريكية على إمتياز البحث عن النفط و استغلاله سنة 1933، و لكن الابار التي تم اكتشافها لم تكن مثمرة للغاية،إلى أن تم اكتشاف حقل الدمام سنة ميلادي1938، حيث بلغت الكمية مائة ألف برميل يوميا،بعد ذلك جرى تغيير لصيغة الامتياز كي تتمكن من

[1] – حامد حميد كاظم: النفط العربي و تأثيره في العلاقات البريطانية الأمريكية خلال القرن العشرين، مجلة مداد الآداب، العدد السادس،ص60.

[2] – فهد مسعود الحمود: ثروات السعودية و سبل الاستقلال الاقتصادي، دار الفرابي ، بيروت، 1980 ، ص34.

الانظمام الى شركة ستاندار أويل اوف كاليفورنيا بعض الشركات الأمريكية الأخرى، و نشأ عن هذا التعديل شركة ارامكو العربية الامريكية المعروفة بهذا الاسم الى غاية اليوم[1].

2-3 الكويت: ظهرت سنة 1933 شركة نفط الكويت المحدودة التي هي في الاصل اتحاد شركتين هما الشركة البريطانية (الانجلو- ايرانية) و شركة غولف الامريكية[2].

و في سنة 1934 ميلادي حصلت على حق الامتياز للحفر الاستكشافي، و بعد أرع سنوات تحقق إكتشاف النفط في حقل البرقان الكبير لكن الانتاج الفعلي تأخر إلى غاية 1949 بسبب الحرب العالمية الثانية.

ثانيا: المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي و نماذج لبعض شركاتها.

1 – المصالح الامريكية في منطقة الخليج العربي:

تعد منطقة الخليج العربي من المناطق المهمة في العالم لموقعها الاستراتيجي و لأهميتها الاقتصادية و خصوصا بعد اكتشاف النفط، الذي تختزن المنطقة معظم الاحتياطي العالمي منه[3].

و يكفي الاشارة هنا إلى ثلاثة من دول الخليج و هي السعودية، الكويت و الامارات العربية المتحدة و التي تعد الأولى عالميا من حيث الاحتياطي النفطي و هي الدول الوحيدة في العالم التي يملك كل منها احتياطيا نفطيا يصل إلى 100 مليار برميل ، أو يتجاوز ذلك الرقم. و بالاضافة إلى ذلك فإن الاحتياطي النفطي العالمي يتجه إلى الانكماش و الانخفاظ، ما عدا الاحتياطي النفطي في هذه الدول، الذي يزذاذ يوما بعد يوم،ليس من إنتاج حقول جديدة بل من إنتاج حقول قائمة[4].

---

[1] – جواد العطار تاريخ: تاريخ البترول في الشرق الاوسط1901-1972 ، الأهلية للنشر و التوزيع ، بيروت ، 1977، ص 43،44.

[2] – محمد خيتاوي: المرجع السابق، ص 61.

[3] – مؤيد حمزة عباس: الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط بعد 11 أيلول 2001، رسالة ماجستير في العلوم السياسية الاستراتيجية، جامعة النهرين ، العراق، 2012، ص 24.

[4] – محمد صادق اسماعيل: مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2010، ص22.

لم تبد الشركات الامريكية اهتماما بنفط المنطقة العربية عموما و نفط بلدان المشرق خصوصا قبل عام 1920 لسببين:

الاول ضخامة الاحتياطي المنكشف في اراضيها، و الذي تدفق عام 1907، في ولاية أوكلاهوما.

و الثاني احتكار عمليات التنقيب عن النفط من قبل الدول الأجنبية الأخرى التي تتمتع بنفوذ واسع في السلطة العثمانية.

بعد عام 1920 بدأت شركات النفط الامريكية تهتم اهتماما كبيرا باحتياطي النفط الخارجي و بالاخص نفط المنطقة العربية.

و منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أبدت الولايات المتحدة المريكية إهتماما بالغا بدول الخليج العربي نتيجة امتلاكها لكميات هائلة من النفط، و يمكن ارجاع ذلك لاسباب ممثلة في:

النقص المتوقع في احتياطي النفط الامريكي.

التخوف من احتكار بريطاني لاحتياطي النفط العالمي

ارتفاع حاجة الدول الكبرى الى النفط بعد الحرب العالمية الأولى.

كل هذه العوامل دفعت بشركات النفط الامريكية للبحث عن امتيازات جديدة في منطقة الشرق الاوسط و أقنعت الحكومة الأمريكية بتقديم الدعم له بشتى الوسائل[1].

و في عام 1945 قال جورج ايدن رئيس شركة سوكوني و هي احدى أكبر شركات البترول الأمريكية " إذا كان محتما على الولايات المتحدة أن تدير شؤون البترول في العالم فإن عليها أن تدرك طوال الوقت أنها مطالبة بأن تفعل ذلك، حتى خارج حدود سيادتها الاقليمية، و خارج قيود القانون إذا دعا الأمر".

[1] – حافظ برجاس: الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر و التوزيع و الاعلام، بيروت، 2000،ص 211،212.

و لقد ذكر هارولد ايكس وزير الداخلية الأمريكي و المختص في شؤون النفط في فترة الحرب العالمية الثانية و ما بعدها و هو صاحب القول المأثور بأن البشرية صنعت تطورها الهائل إلى الحضارة عبر عصور حددها هارولد على النحو التالي:

العصر الحجري،العصر البرونزي،العصر الحديدي،عصر البترول.

ثم كان هارولد إيكس هو الذي أضاف لهذا التحليل حكمه النهائي القائل بأنه" بدون البترول فإن الولايات المتحدة الامريكية بالشكل الذي نراه الآن لم تكن ممكنة قط"[1].

و أصبح النفط الشاغل الرئيسي للولايات المتحدة الامريكية حيث كتب كوليدج رئيس الولايات المتحدة الامريكية عام 1924عند افتتاح اللجنة الفيديرالية للنفط "إن حقوق الأمة يمكن أن تقدر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته" و يعتقد ساسة الولايات المتحدة الامريكية أن النفط هو الإنتاج العالمي الذي يجب أن يبنى عليه أساس السلام[2].

2- نماذج من الشركات الأمريكية النفطية في الخليج العربي:

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية اقتصادية، وهذه الأهمية كانت سببا في استقطاب القوى العالمية للسيطرة عليها، وكان ذلك عن طريق شركات نفطية، وكانت الشركات النفطية الأمريكية أكثر قدرة ومزاحمة على النفط في الخليج العربي ومن بين الشركات الأمريكية النفطية في الخليج نذكر منها:

- **أرامكو السعودية:** تعد أكبر شركة حكومية لإنتاج النفط في العالم، بإنتاج ما يقارب 10 ملايين برميل يوميا، كما تتولى إدارة احتياطي النفط الخام والمكثفات بنحو 261,1 مليار برميل، كما تشرف على احتياطي الغاز الطبيعي بنحو 294 تريليون

[1] – محمد حسين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة و النصر، مركز الأهرام للترجمة و النصر، القاهرة، 1992، ص 198.

[2] –سطام حسين علوان: الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية 1991 و حرب الخليج الثالثة 2003، مجلة العلوم السياسية،ص135.

قدم مكعب، تأسست عام 1933 بعنوان شركة الزيت العربية الأمريكية، وفي سنة 1973م امتلكت الحكومة السعودية حصة تبلغ 25 %في أرامكو[1].

- **شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا(Standard Oil of California):** كانت هذه الشركة متواجدة في البحرين سنة 1930م، وقد عرفت هذه الشركة باسم صوكال (Socal)، وهي تابعة لامبراطورية روكلفر، فيما بعد باسم شيفرون كربوريشن، ثم اندمجت مع شركة غلف (Golf)، ثم اندمجت مع تكساكو لتصبح شيفرون تكساكو.[2]

- **مؤسسة البترول الكويتية:** يبلغ معدل إنتاجها 3,2 مليون برميل يوميا، وتنتج الشركة البترول الخام والغاز الطبيعي، تأسست سنة 1943م بواسطة شركتي بريتش بيتروليوم وشيفرون، ومع الاكتشافات الهائلة للبترول في الكويت تقدمت هذه الشركة للأمام إلى غاية ضمتها الحكومة الكويتية سنة 1975م، قبل أن تقوم بتأميم صناعة البترول تحت قيادة هذه الشركة.[3]

- **شركة ستاندر أويل أوف نيو جرسي (Standard Oil of New jersey):** وقد عرفت هذه الشركة اختصارا ب ستاندر أويل وهي تعرف حاليا باسم أكسون ومعروفة أيضا باسم أوسو، كانت في العراق سنة 1928م وتعد من أكبر الشركات النفطية في العالم وتعمل في 100 بل، وقد انضمت إليها فيما بعد شركة موبيل ومقر هذه الشركة في نيويورك.[4]

---

[1] ALHadath الحدث، ماهي أرامكو السعودية، تاريخ الزيارة، 31 ماي 2022. على الرابط:
https://www.aramco.com/ar/who-we-are/overview/our-history

[2] نجاح محمد، التنافس الدولي على نفط الخليج العربي، وأثره في سياسات القوى الدولية (1945_1991)، مذكرة ماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السعودية، 2003، ص 31/30.

[3] أسماء قويدري، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في السيطرة على الخليج(2010-1925م)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مسيلة، 2019/2018م، ص 31.

[4] بوقلمون صورية، العامل الاقتصادي في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي خلال الفترة1971-1991م، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2011، ص30.

- **شركة بكتل (Bechtel):** مقرها في سان فرانسيسكو كاليفورنيا تأسست سنة 1898م، تعد أكبر شركة بناء وهندسة في الولايات المتحدة الأمريكية، تغلغلت في المملكة العربية السعودية سنة 1970م، لإدارة مشروع بناء مدينة"حبيل" الصناعية، وحصلت على عقد إدارة مشروع مدينة الشمال، ومنحت عقدا مشتركا مع شركة أرامكو السعودية لبناء مرافق جديدة لتجهيز الغاز الطبيعي في خرسانية.[1]
- **شركة موبيل أويل (Mobil Oil):** عرفت باسم ستاندر أويل أوف نيويورك، وسميت أيضا بشركة سكوني، وفي عام 1925م عرفت هذه الشركة بشركة تكساس المنتجة، واندمجت في عام 1931 مع شركة فاكوم، وأصبح إسمها سكوني فاكوم، وسميت فيما بعد فقط موبيل وهي أصغر شركات الكارتل.
- **شركة تكساس أويل(Texas Oil):** أنشأ هذه الشركة جوزيف كولينان (Joseph Culinan)، مع بدايات القرن العشرين، وتسمى هذه الشركة بتكساس (Texas) واختصرت فيما بعد إلى

تكساكو(Texaco)، ثم اندمجت مع شيفرون(Chevron).[2]

[1] أسماء قويدري، المرجع السابق، ص32.

[2] نجاح محمد، المرجع السابق، ص31.

ثالثا: انعكاسات سيطرة الشركات الأمريكية على منطقة الخليج:

1- الآثار السياسية والاقتصادية:

تمثل الشركات الأمريكية قوة اقتصادية كبيرة ومكانة في بلدان الخليج العربي وقد لعبت دوراً في الحياة السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة.

ولقد أدى نشاط هذه الشركات إلى آثار سلبية في الجانبين السياسي والاقتصادي في دول الخليج، وسنشير هنا إلى أبرز الانعكاسات السياسية والاقتصادية على منطقة الخليج كالآتي:

*** السياسة:**

تعمل هذه الشركات على التدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة لها، بهدف الحفاظ على مصالحها وأهدافها.[1]

يمكن القول أن هذه الشركات تستخدم القيم الديمقراطية كأداة لتحقيق مخرجاتها في بلدان الخليج، ومشاركتها في الحراك السياسي داخل الدولة المضيفة، وينقسم المجتمع إلى قوى سياسية بعضها يكون مؤيد ويدعم تلك الشركات، ومن الطبيعي تقوم هذه الشركات بتدعيم ذلك القسم من المجتمع والقوى السياسية.[2]

إن قوة انتشارها يعود لعملها الدؤوب واحتكارها الأنشطة التجارية فالمتبع لمسيرة هذه الشركات ومراحل تطورها وخاصة للدول النامية يجد بأنها تسعى بكل الوسائل للهيمنة على ثروات هذه الدول التي تستثمر فيها لإنهاك قواها.

بالإضافة إلى استغلال حجمها الاقتصادي في المساومة مع الحكومات للتوصل إلى أفضل الظروف المناسبة لعملها، وتوزيع صحف معارضة للنظام السياسي، أو تعيين آخر المواطنين في الغرف التجارية والنقابات للدفاع عن مصالحها، فنتيجة لافتقار هذه الدول

[1] – أحمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص 130.

[2] – أسماء قويدري، المرجع السابق، ص 36.

للمؤسسات والكفاءة والأهمية الأعظم للمشاريع الأجنبية في الاقتصاد المحلي يجعل هذا الأسلوب ناجح.[1]

فسعي الشركات للهيمنة على مناطق النفط الرئيسية إنما يتمحور حول أهداف عدة لعل في مقدمتها تحقيق هدف الهيمنة الأمريكية الكاملة على شؤون العالم من خلال التحكم بموارد الطاقة الحيوية (النفط والغاز)، مما يمكنها من ممارسة تأثيرات مهمة على المستوى الدولي، انطلاقا من أن النفط ينتج الثروة، وأن الثروة تنتج القوة، وبالتالي السيطرة وقطع الطريق أمام القوى الصاعدة منها من أن تسلك سلوكا مخالفا للمصالح الأمريكية، الأمر الذي يعني أن منطقة الخليج العربي سوف تحتل مكانة مهمة في الإدراك الإستراتيجي الأمريكي.[2]

كما تقوم هذه الشركات بإضعاف مبدأ السيادة في دول الخليج بعد التدخل في شؤونها الداخلية بغية الحفاظ على مصالحها والتي تحدث بسبب:

- رفضها قبول تطبيق القانون الداخلي المتعلق بالتعويض في حالة التأميم.

- عرقلة جهود دول الخليج لاستغلال ثرواتهم من أجل ممارسة السيطرة الكاملة على الموارد الطبيعية كالبترول.[3]

وتمكنت هذه الشركات العملاقة، بفضل النفوذ السياسي للدول التي تنتمي إليها، وبالذات أمريكا بتشجيع الاستثمارات في الخارج، وفرضها على الدول المضيفة، وحمايتها من تدخل سلطات هذه الدول في شؤونها، بل استطاعت هي من التدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة.

[1] – إبراهيم محسن عجيل، المرجع السابق، ص 16.

[2] – سليم كاطع علي، أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة، دراسات دولية، العدد 54، ص 141.

[3] – أحمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص 130.

إن هذه الشركات وأدوارها السياسية والإستراتيجية مرتبطة كل الارتباط بالنظم السياسية والحكومات والمنظمات متعددة النشاطات بحيث أنها تأثر تأثيراً حتميا على رسم السياسات وضع القرار، وقد سيطرت هذه الشركات طويلاً على مراحل مختلفة لصناعة النفط (التنقيب، الاكتشاف، عمليات الإنتاج، التكرير، النقل، التسويق، واحتلت الشركات الأمريكية مكانة خاصة في صناعة واستغلال النفط على المستوى الدولي).[1]

وتعمل هذه الشركات دائما في إزالة مختلف الحواجز التي تقف في وجه الثقافة الرأسمالية والسيطرة الفكرية والتي يظهر هدفها واضحا في تمزيق الأمة العربية وإثارة الفتن والحروب داخل الإقليم كحرب 1973، وعدم اكتفائها على التجزئة العربية والإسلامية فحسب وإن سعيها إلى التجزئة الداخلية في الدولة نفسها، وذلك بإشغال الناس بأنفسهم ومظاهرهم كالألبسة والماركات العالمية والسيارات الفخمة ومباريات كرة القدم...، لكي ينسوا القضايا الأكبر التي تجعلهم أمة عربية واحدة.[2]

*** الاقتصادية:**

لقد كان للشركات الأمريكية دورًا بارزًا في تحقيق التنمية الشاملة في دول الخليج العربي من خلال خلق فرص العمالة وتحسين مستوى الدخل وارتفاع المنتوجية وكذا تنمية المنافسة المحلية، تعود بداية السيطرة الاقتصادية على منطقة الخليج العربي في قطاع النفط من خلال شركات لا يتعدى عددها السبع، ثم بدأت ا الدول وشركاتها التدخل أكثر في شؤون المنطقة وذلك بتحديد كميات النتاج فيها وفرض مناصفة في الأرباح حتى صارت مشاركة، ثم استفادت البلدان المنتجة للنفط من حرية تحديد الإنتاج والأسعار بعد أن كانت في أيدي الشركات الكبرى، وتم ذلك بعد التعاون بين الشركات المذكورة وبلدان النفط في إطار منظمة (الأوبيك)، وهي البلدان العربية المنتجة للنفط.[3]

---

[1] – محمد خيتاوي، المرجع السابق، ص 137، 138.

[2] – أسماء قويدري، المرجع السابق، ص 38.

[3] – حسن زعرور، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات، مجلة الدفاع الوطني، ع 25، كلية الاعلام والتوثيق، الجامعة االلبنانية، بيروت، ص21.

وفي سنة 1938 كانت ثلاث شركات بترولية أمريكية ضخمة قد حصلت على حصص جد معتبرة في آرامكو، وهكذا بهذا النمط التجاري، بسطت شركات النفط سيطرتها الكلية على ثروات الخليج النفطية مخلفة من وراء ذلك أرباحا طائلة لا مثيل لها، وأمام هذا الوضع المفروض على هذه الدول لم يكن أمام هاته الدول سوى خيار واحد هو الدخول في صراع مرير مع هذه الشركات لاستعادة سيادتها على نقطها وفرض سيطرتها الجزئية باعتبارها المالك الحقيقي في أراضيها، ومما لا شك فيه أن هذه الشركات النفطية تلعب دورًا بارزًا في تأجيج أزمة الطاقة التي ترسم وتسطر السياسات المنهجية في الميدان السياسي والاقتصادي.[1]

ومن خلال آراء الدارسين والمفكرين فإن استثمارات هذه الشركات تؤدي إلى تشويه البنية الاقتصادية لدول الخليج العربي وذلك بخلط أنماط استهلاكية تعطل النمو الاقتصادي نتيجة للدعاية المكثفة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأغذية في دول الخليج.[2]

والجدير بالذكر أن هذه الشركات لها حصة الأسد في الخليج العربي في تنفيذ مشاريع عديدة، ومن المعروف أن هذه الشركات تسعى إلى زيادة أرباحها باستغلال الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة، فقد تركز هذه الشركات على استفاد مورد طبيعي غير متجدد (النفط) ، وتهتم بالصناعات التحويلية، في حين تحتاج الدولة إلى صناعات ثقيلة أساسية فهي لا تستجيب للمتطلبات الوطنية، لأنها شركات أجنبية، وهناك آثار سلبية لهذه الشركات على عمليات التنمية وهي إهمال المشكلات التي تعاني منها المجتمعات النامية بالإضافة إلى إهمال توزيع الثروة والدخل على كافة الشرائع الاجتماعية، إضافة إلى الأرباح الضخمة المحولة إلى الدولة الأمم مما يؤدي إلى استنزاف الموارد الوطنية، وهكذا فإن الهدف الأساسي لهذه الشركات هو خلق مصادر جديدة للموارد الأصلية لسد احتياجات سكان الدول الصناعية وصناعاته الاقتصادية.[3]

---

[1] – محمد خيتاوي، المرجع السابق، ص 32.

[2] – أسماء قويدري، المرجع السابق ، ص 39.

[3] – حسن زعرور، المرجع السابق، ص 25.

2.الآثار الاجتماعية:

لايمكن التركيز على ان الشركات الامريكية تمارس السيطرة السياسية والاقتصادية فحسب ،بل تجاوزت سيطرتها بالسيطرة الاجتماعية ،وتعتبر الدول العربية الاكثر تضررا من هذه السيطرة بصفة عامة ودول الخليج بصفة خاصة كونها الاكثر استهدافا من طرف المشاريع الاجنبية اي الشركات متعددة الجنسيات.

تؤكد الدراسات ان هذه الشركات لا ترتبط اعمالها بالصناعات الوطنية في البلدان النامية بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات ،مما يؤدي الى ازدياد الفروقات الاجتماعية بين الفئة المرتبطة مصالحها بهذه المشاريع وبين اغلبية السكان الذين يتدهور مستوى معيشتهم ،تحت التاثير المزدوج لجهود التنمية وارتفاع الاسعار نتيجة الارتباط الوثيق بالاسواق العالمية .

وغالبا مايؤدي هذا الاتجاه الى فتح الباب واسعا امام الفساد وما الى ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية ،وغالبا ماتعتمد هذه الشركات الرشوة بغية افساد الساسة والحكام ، وحملهم على قبول شروط اكثر غبنا لبلادهم والتغاضي عن مخالفات قانونية او دفع ثمن اغلى من الاسعار الدولية ،كما نجحت هذه الشركات في شراء ذمم كبار المسؤلين وجندتهم لخدمتها وبمرتبات عالية من الفنيين والاداريين ورجال الاعمال والمهنيين ويمكن تلخيص هذه الاثار الاجتماعية في ثلاث نقاط :

-تحجيم الصناعة الوطنية المنتجة وتشجيع قيام فئة اجتماعية تعتاش على حساب المجتمع لها مواصفات غير انتاجية .

-تكريس الفساد والرشوة وقيم اخلاقية وضعية .

-زيادة الهوة بين الشرائح الاجتماعية مما يؤدي الى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

وأدت الى تبعية في العادات والقيم في المأكل والمشرب والملبس وماتقوم به من جهد على المستوى الإعلامي بسبب مكاتبها المنتشرة [1]

وتلعب هذه الشركات دورا في ترسيخ مفهوم الانسان الاقتصادي ونشر القيم الاستهلاكية والمعايير الاخلاقية التي تشجع على التفسخ الخلقي والفساد والميل الى الاستهلاك لدى الفرد والاغنياء بطرق غير مشروعة ، وتكريس الفجوة بين الشرائح الاجتماعية من خلال خلق فئة تعتاش على حساب المجتمع ،ولها مواصفات غير انتاجية ،مما يؤدي لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وخلق ازمات داخلية في الدول النامية .[2]

وقد سعت هذه الشركات الى وضع مصالحها قبل مصلحة المستهلكين ،في عمليات اندماج قامت بها مؤسسات احتكارية تنتج سلعا متشابهة تباع في الأسواق نفسها ، وعن اضرار هذا الاندماج يؤدي الى تقلص المنافسة التي تنجم عن تخفيض عدد المؤسسات التي تنتج نفس السلع مما ينعكس سلبا على المستهلك .[3]

[1] حسن زعرور، المرجع السابق، ص 26.

[2] احمد عبد العزيز وأخرون ،المرجع السابق ،ص 131

[3] حسن زعرور ،المرجع السابق، ص 27 .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص أنه من أبرز عوامل تغلغل الشركات الأمريكية في منطقة الخليج العربي هو امتلاكها أكبر احتياطي النفط في العالم بنسبة 60%، كما أن الحديث عن بداية نفوذ الشركات الأمريكية في منطقة الخليج العربي كان عبر مراحل: التنقيب، الاكتشاف ثم الإنتاج، كما يعتبر الأمريكيون النفط الخليجي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي، وفي آخر الفصل تم التطرق إلى أبرز الشركات الأمريكية التي سيطرت على الخليج العربي من بينها: مؤسسة البترول الكويتية، أرامكو السعودية، بكتل.

بعد دراستنا لموضوع تغلغل الشركات متعددة الجنسيات في منطقة الخليج العربي (الشركات النفطية الامريكية أنموذجا 1914- 1973) توصلنا إلى النتائج التالية:

1- لا يوجد تعريف واحد شامل و متفق عليه لمفهوم الشركات المتعددة الجنسيات، و هذا يعود أساسا إلى مقاربات كل تعريف، و كذا اختلاف المنطلقات الفكرية للباحثين الذين اختلفوا في رؤيتهم لها بين النظرة الايجابية كالاستثمار و النظرة السلبية كالسيطرة و الاستعمار.

2- إكتشاف النفط كان الحدث الأكثر أهمية في مطلع القرن العشرين نظرا لأهميته للدول الصناعية.

3- تعدد التعاريف التي أطلقت على النفط الذي إختص بمزايا جعلت منه مادة حيوية و وضعته موضع الصدارة بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى، و أكد على هذا خبراء الطاقة و الاقتصاد البديل الأفضل من بين مصادر الطاقة حيث أجمعوا أن النفط سيظل الأفضل من بين مصادر الطاقة الباطنية و المتجددة من الناحيتين الاقتصادية و البيئية، و هذا ما جعل الصراع عليه يحتدم بين الدول الكبرى للسيطرة عليه.

4- تعتبر الشركات النفطية عموما و الأمريكية خصوصا أحد أهم الشركات متعددة الجنسيات المختصة في مجال النفط.

5- لم يظهر النفط دفعة واحدة في كافة دول الخليج و إنما ظهر على فترات و مراحل متتابعة.

6- هيمنت على صناعة النفط في منطقة الخليج العربي سبع شركات نفطية أطلق عليها الكارتل البترولي العالمي،و سميت كذلك بالشقيقات السبع، خمس منها أمريكية.

7- إتجهت الشركات النفطية الأمريكية لمنطقة الخليج العربي لمصالح هذه الأخيرة في المنطقة و على رأسها النقص الحاصل في الاحتياطي النفطي للولايات خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

و تجدر الإشارة إلى أن النفط لم يتحكم في اقتصاديات الدول فقط بل تعداه إلى التدخل في الشؤون السياسية و هو ما حدث في أزمة 1973 ميلادي أو ما يعرف بالحظر النفطي العربي الذي جاء نتيجة للحرب العربية الاسرائيلية في أكتوبر 1973 ميلادي، مستهدفا الولايات المتحدة الامريكية و الدول الغربية المساندة للكيان الصهيوني، بدور سعودي فاعل و بمساندة مصرية و بمشاركة الدول العربية المنتجة للنفط، الذين أكدوا على ضرورة استعماله كسلاح لحل القضية الفلسطينية.

و أدى ارتفاع أسعار عائدات النفط عام 1970 ميلادي و تراكم الاحتياطي النفطي الهائل للدول العربية إلى تمكينها من فرض حظر جزئي على صادراتها النفطية في كل من الولايات الأمريكية و الدول الغربية.

أ. الكتب

الكتب باللغة العربية:

- إسماعيل محمد صادق ، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010.
- ألرشيد عبد العزيز ، تاريخ الكويت، منشورات داخل مكتبة الحياة، بيروت، 1978.
- برجاس حافظ ، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسات للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2000.
- حجر عبد المالك اسماعيل: محاسبة النفط المبادئ و الاجراءات، دور الدول المضيفة في المشاركة في الانتاج، ط4، الأمين للنشر و التوزيع، صنعاء، 2008.
- خيتاوي محمد ، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان، دمشق.
- سعود يوسف، تكنولوجيا الطاقة البديلة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1981.
- سمير كريم، الشركات متعددة الجنسيات، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981.
- طلال محمد نور، قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، منتدى الأربكية، الرياض، 2002.
- عجيل إبراهيم محسن ، الشكرجي اعتمام ، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، مكتبة طريق العلم، عمان، ص 16.
- العطار جواد ، تاريخ البترول في الشرق الأوسط (1901-1972)، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1977.
- فهد مسعود الحمود، ثروات السعودية وسبل الاستقلال الاقتصادي، دار الفرابي، بيروت، 1980.

- كاطع علي سليم ، أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة، دراسات دولية، العدد 54، ص 141.
- محمد حسن، الإمارات بين الماضي والحاضر، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 2002.
- هيكل محمد حسينين ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992.

كتاب باللغة الأجنبية:

_ M.Moliver Danald and Abbondante Paul. The Economy Saudi Arabia. Praeger Publishers. N.Y. 1990.

ب. الرسائل الجامعية:

_المنصوري أحمد محمد ، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 1991.

_بغداش بوبكر ، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010/2009.

_بن عوالي الخالدية، استخدام العوائد النفطية-دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر والنرويج، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2016/2015.

_بوقلمون صورية، العامل الاقتصادي في إستراتيجية الولايات الأمريكية في الخليج العربي خلال الفترة(1991-1971)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2011.

_خوميجة فتيحة، أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر- دراسة حالة الفترة(2016-2000)، أطروحة دكتوراه طور ثالثLMD، جامعة البويرة، 2018/2017.

_ريال زوينة، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية على البلدان النامية- دراسة حالة الجزائر من الفترة (2010-2000)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

_زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2018/2017.

_ سومر سيف الدين، التنافس الدولي على نفط الخليج العربي وأثره في سياسات القوى الدولية، مذكرة ماجستير، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، 2013.

_عقابي خميسة ، النفط في العلاقات الأمريكية العربية- دراسة حالة الجزائر(2014-1990)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015/2014.

_عماري حسينة، الشركات متعددة الجنسيات والاستعمار الجديد، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2015/2014.

_عنتر ليلى، مدى تحفيز استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2006.

_قويدري أسماء ، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في السيطرة على الخليج(1925-2010)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مسيلة، 2019/2018.

_لبعل فطيمة، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه، علوم في العلوم الاقتصادية.

_مغيلي مليكة، الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2014/2013.

_مؤيد حمزة عباس، الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط 11 أيلول 2001، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2012.

_نجاح محمد، التنافس الدولي على نفط الخليج العربي وأثره في سياسات القوى الدولية (1945-1991)، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السعودية، 2013.

_وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات- حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013/2012.

_وسام حميد محمود، زويد العيساوي، دور النفط في الصراع العربي الإسرائيلي (1948-1973)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة القاهرة، 2012.

ت. المجلات والمقالات:

- المسلم وسمية ، أهمية الخليج العربي والنفط، جريدة الانباء، يوم 10جويلية 2020.

- زعرور حسن ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات، مجلة الدفاع الوطني، ع 25، كلية الاعلام والتوثيق، الجامعة االلبنانية، بيروت.

_الشرع حسين علي ، الاقتصاد السعودي في مرحلة بناء التجهيزات الأساسية، المكتبة السعودية، جمعية الثقافة والفنون، 1984.

_جعدي شريفة ، نمر محمد ، أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2012-2006)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد1، 2014.

_حامد حميد كاظم، النفط العربي وتأثيره في العلاقات البريطانية الأمريكية خلال فترة العشرين، مجلة الآداب، العدد السادس.

_عبد العزيز أحمد وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السفارة السورية في العراق، 85، 2010.

_عبد الله أحمد عباس ، دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار.

_علوان سطام حسين ، الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية1991، مجلة العلوم السياسية.

_فشوق يسين، منطقة الخليج العربي المكانة والبعد الجيوستراتيجي، دفاتر السياسة والقانون، العدد19، جوان2018.

_لمزري مفيدة، سالمي وردة، الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد05/العدد1، 2020.

_مطر محمود حسين ، نموذج مفتوح لسياسة عدد الاستثمارات الأجنبية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد59، 1989.

_نعمة كريم ، أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، قسم العلاقات الدولية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة فيليكوترنغو، بلغاريا.

ث. المحاضرات والأوراق البحثية

- مخلفي امينة ، محاضرات حول مدخل الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجز01، كلية العلوم التجارية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014.

ج. المواقع الإلكترونية:

ALHadath-الحدث، ماهي أرامكو السعودية، تاريخ الزيارة، 31 ماي 2022. على الرابط:

https://www.aramco.com/ar/who-we-are/overview/our-history

_ الحمادي يوسف ، 5عوامل تشغل الاستثمار في سوق الطاقة الخليجي، الوطن أون لاين، الثلاثاء 3 أفريل 2012. اطلع عليه يوم 2022/05/25 على الرابط:

http://www.alwatan.com sa/article/132229/5

-ملكاني عبد الحميد ، دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، الحوار المتمدن-موبايل، 2005، تاريخ الزيارة 2022/6/3. على الرابط :
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=29704

- المسلم وسمية ، أهمية الخليج العربي والنفط، جريدة الانباء، يوم 10جويلية 2020. على الرابط: https://www.alanba.com.kw/kottab/wasmeya-almsalam/980106/10-07-2020

_المحامي أحمد الحمصي، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الاقتصاد الدولي والمحلي، الحقوق الاقتصادية الدولية .
https://www.houmsilaw.com/img/uploads1/research_116.pdf

المحتوى	الصفحة
البسملة	
الشكر وعرفان	
الاهداء	
مقدمة	أ– و
الفصل الأول: الإطار العام للشركات متعددة الجنسيـــات	
تمهيد	**07**
أولا: مفهوم ونشأة الشركات متعددة الجنسيات	**08**
1– تعريف الشركات المتعددة الجنسيات	**08**
2– نشأة الشركات متعددة الجنسيات	**13**
ثانيا: أهداف وخصائص الشركات متعددة الجنسيات	**19**
1_ أهداف الشركات متعددة الجنسيات	**19**
2_خصائص الشركات متعددة الجنسيات	**21**
الفصل الثاني: التعريف بالنفط و تاريخ اكتشافه في الخليج العربي	
تمهيد	**26**
أولا: ماهية النفط و أهميته	**27**
1. تعريف ونشأة النفط	**27**
2. أهمية النفط	**31**
ثانيا: تاريخ إكتشاف النفط في الخليج العربي	**36**
1– إكتشاف النفط في السعودية و البحرين	**38**
2– إكتشاف النفط في الكويت و قطر	**39**
الفصل الثالث: إكتســـاح الشـــركـــات النفطيـــة الأمريكيـة لمنطقـة الخليـج العربـي	
تمهيد:	**42**
أولا: آليات تغلغل الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي.	**43**
1– عوامل تغلغل الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي	**43**

2- بداية بسط نفوذ الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي	44
ثانيا: المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي و نماذج لبعض شركاتها.	46
1 – المصالح الامريكية في منطقة الخليج العربي	46
2- نماذج من الشركات الأمريكية النفطية في الخليج العربي	48
ثالثا: انعكاسات سيطرة الشركات الأمريكية على منطقة الخليج:	51
1- الآثار السياسية والاقتصادية:	51
2.الاثار الاجتماعية	55
الخاتمة	58
قائمة المصادر والمراجع	60
فهرس المحتويات	65
الملخص	

الملخص:

تعد الشركات متعددة الجنسيات من أكثر الأنماط تعبيرا عن عولمة الإقتصاد ،لما تمتلكه من إمكانيات مادية وبشرية تمتد إلى مختلف العالم ،وتسعى لتحويل العالم إلى ساحة إقتصادية واحدة بغية بسط نفوذها ،وكانت الدول العربية هي المستهدف بالدرجة الأولى من هذه السيطرة وخاصة بلدان الخليج العربي ،وقد حظيت هذه الأخيرة بإهتمام الشركات الأمريكية النفطية لما تمتاز به من خصائص فريدة في ظل إمتلاكها ممرات تسيطر على تدفق النفط إلى العالم الخارجي ،وتدرج الولايات المتحدة الأمريكية من بين أولويات سياستها الخارجية ضرورة الهيمنة الدائمة على منطقة الخليج العربي ،وتعتبر أن محاولة قوة أخرى بسط نفوذها على المنطقة تعتبره بمثابة المساس بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية .

Abstract:

Multinational companies are among the most expressive patterns of the globalization of the economy, due to their material and human capabilities that extend to different parts of the world, and seek to transform the world into a single economic arena in order to extend their influence. The latter has gained the attention of American oil companies due to its unique characteristics in light of its possession of corridors that control the flow of oil to the outside world. The region considers it a violation of the vital interests of the United States of America.